



# عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية  
بدول مجلس التعاون لحوال الخليج العربية . يونيو 2015 «العدد السابع» - ISSN: 2210-18000

المكتب التنفيذي  
يفوز بجائزة  
الأسرة العربية عن  
فئة المؤسسات  
الحكومية



الخليفي: قطر بصدد  
اتخاذ إجراءات لتحسين  
أوضاع العمال



الامارات تطلق 3  
مواثيق للجودة والتميز  
والصحة والسلامة



منتدى «التنمية  
المستدامة»  
يصدر «وثيقة البحرين»



مخاطر عمليات  
المنزل على خصائص  
الأسرة العمالية



المكتب التنفيذي  
يهنئ مدير «العمل  
العربية» الجديد





## في هذا العدد



مجلة فصلية تصدر عن:  
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء  
العمل ومجلس وزراء الشؤون  
الاجتماعية بدول مجلس التعاون  
لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:  
عقيل أحمد الجاسم

فريق التحرير:  
محمود علي حافظ  
خليل يعقوب بوهزاع  
عدنان رمضان عوض  
عيسى خليل الدرازي

هاتف:  
+973 17530202

فاكس:  
+973 17530753

البريد الإلكتروني:  
info@gccls.org

صندوق بريد:  
26303 - المنامة  
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:  
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:  
سلفر لاين للإعلانات  
+973 33800877



4

تعاون خليجي لتطوير  
مشاريع «الأسر المنتجة»



«العمل الخليجية»  
تنهي تحضيرات مؤتمر  
العمل الدولي

7



8

فريق «الاستقدام»  
يبحث التنسيق مع  
«العمل» الخليجية



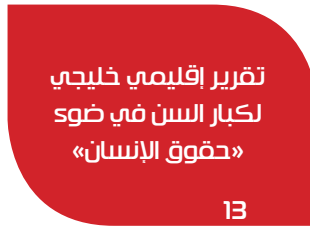
المدير العام يكرم  
الموظفين المتميزين

10



12

قانون استرشيادي  
موحد للأحداث الجانحين  
في الخليج



تقرير إقليمي خليجي  
لكبار السن في ضوء  
«حقوق الإنسان»

13



## افتتاحية

تحتفل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو بالذكرى الرابعة والثلاثون لتأسيس المجلس، ويحق لها أن تحتفل بمجلسها الذي حقق العديد من الإنجازات خلال هذه السنوات القليلة في عمر الزمن، كما استطاع الثبات في مواجهة العديد من التحديات التي واجهته ولا تزال.

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء بعزيمة وتصميم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وتجسيدا لرؤيتهم الثاقبة وإيمانهم بما يمثله هذا الكيان من دور حيوي في حاضر الدول الأعضاء ومستقبل شعوبها وما يعود به عليهم من النفع والخير والعزة، ففي ٢٥ مايو ١٩٨١م توصل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع عقد في أبوظبي إلى صيغة التعاون بين دول الست والتي كان من أهم أهدافها تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الخليجية في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

وانطلاقاً من هذه الأهداف النبيلة سارت مسيرة المجلس المباركة وعلى مدار الأربعة والثلاثون الأعوام الماضية استطاعت دول المجلس تحقيق العديد من الإنجازات في مجال التعاون المشترك.

إن مسيرة العمل الخليجي، وإن كانت بدأت قبل قيام مجلس التعاون بإنشاء بعض المجالس الوزارية، كمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، إلا أنها ترابطت فيما بينها مسترشدة برؤى وتوجيهات القيادات الرشيدة في دول المجلس، واستطاعت هذه المجالس من أن تحقق نقلة نوعية في العمل المشترك الخليجي والذي بات واضحاً في المحافل العربية والدولية وله تأثيره.

إن السمعة الاقليمية والدولية التي تحظى بها المجلس الوزارية في دول المجلس، ومنها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية، كان نتيجة جهود وعمل لسنوات طويلة مضت، استطاعت هذه المجالس من خلالها من تعزيز العلاقات مع المنظمات العربية والدولية وخلق شراكات استراتيجية في شتى المجالات، ما يدل على ذلك السمعة التي يحظى بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون على المستويين الاقليمي والدولي، ما أهله للفوز بجائزة منظمة الأسرة العربية عن فئة المؤسسات الحكومية التي تراعي الثقافة الأسرية في برامجها وسياساتها، الأمر الذي يعد تكريماً لكافة أطر العمل الخليجي المشترك.

المسيرة انطلقت منذ ٢٤ عاماً، وبفضل من الله مستمرة لتحقيق مصالح أوطاننا وشعبونا.



عقيل الجاسم

هو الأول من نوعه يطلق العام الجاري

## تقرير إقليمي يرصد تطبيق اتفاقية «ذوي الإعاقة»

مقومات التكامل بين هذه الدول وما قد يواجهها من تحديات، وهو يضع من بعد جملة من الحلول والتوصيات التي من شأن الأخذ بها بلوغ الهدف المرجو من هذه المبادرة، المتمثل في إنشاء إطار إقليمي لتنفيذ الاتفاقية ورصدها إقليمياً، لافتاً إلى أنه «يمكن أن تستعين دول المجلس بهذا التقرير على المستوى الوطني، للقيام بمراجعة شاملة لمنظومة تشريعاتها وسياساتها الناظمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لمبادئ الاتفاقية وغرضها، فما تضمنه التقرير من مربيّات خاصة بتحليل مضامين قوانين الإعاقة والإحصاءات والخدمات المتخصصة وآليات الوصول إليها ودور منظمات الإعاقة الراهن والمستقبلي، كلها تشكل محددات يمكن الاستناد إليها في عمليات المراجعة الشاملة».

دول المجلس كافة، ممهدةً للتفكير جدياً في تأطير العمل المشترك، لتعزيز تطبيقها ورصدها على المستوى الإقليمي بين هذه الدول. وأكد أن «أهمية هذا التقرير تكمن في كونه مبادرة نوعية تحاول تشخيص واقع الإعاقة في دول المجلس، من حيث التشريعات والسياسات والخدمات المتخصصة؛ بهدف استشراف ملامح آلية إقليمية تحقق تكامل الخبرات وتبادل المعلومات، بما يحقق سيقافاً موحداً تتضافر فيه الجهود لبلورة فلسفة ومعايير عملية، تسرع وتيرة التحول من المنظور الطبي الرعائي للإعاقة إلى النهج القائم على الحقوق ومكافحة التمييز، كما أرادته الاتفاقية». وأشار الجاسم إلى أن «التقرير يقدم رؤية تحليلية للواقع التشريعي والعملي في دول المجلس لاستنباط

أنهت اللجنة الخليجية المشكلة من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لإعداد وصياغة تقرير إقليمي حول الإعاقة، أعمالها بالموافقة على التقرير الذي حمل عنوان: «آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، ومن المزمع أن يتم إطلاق التقرير في منتصف العام الجاري. إلى ذلك، قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، عقيل الجاسم، إن «هذا التقرير يأتي في سياق سعي دول مجلس التعاون المستمر لتعزيز التعاون والتكامل في ما بينها في مختلف القضايا، ومن بينها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم». وأضاف الجاسم أن عملية استكمال المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جاءت من

## تعاون خليجي لتطوير متتاريح «الأسر المنتجة»



الجاسم ملقياً كلمته في افتتاح الحلقة النقاشية

في تسويق وتطوير منتجاتهم، متمنياً للمشاركين الاستفادة والتوصّل إلى العديد من الجوانب المهمة وكيفية التطوير والارتقاء بمشروعات الأسر المنتجة في مجلس التعاون، وانطلقت بعد ذلك الحلقة النقاشية والتي طرحت فيها أوراق عمل ومقترحات المشاركين.

لتسويق منتجاتهم. من جهته، قال مدير عام المكتب التنفيذي عقيل جاسم إن تنظيم هذه الحلقة يأتي استناداً لقرار مجلس وزراء الشؤون لتطوير مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها، مشيراً إلى مبادرات الدول الخليجية والمشجعة لهذه الأسر ومساندتها

أكد الوكيل المساعد لقطاع التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون علي الرومي أهمية التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الأسر المنتجة بهدف تطويرها والاستفادة من تجارب الدول والتي تصب في صالح تنمية وتطوير المجتمع وتكريس المشاركة الفاعلة لجميع المواطنين. وفي كلمة نائب راعي حفل افتتاح الحلقة النقاشية التي تقام في الكويت حول مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول «التعاون»، ثمن الرومي دور المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون لدول «التعاون» في متابعة تطبيق توصيات وقرارات الوزراء وأيضاً الاستمرار في تحويل الدراسات والكتب في سلسلة الدراسات الاجتماعية لتحويلها إلى موضوعات لورش عمل وحلقات نقاشية بهدف تطوير مشروعات الأسر المنتجة. وأشار إلى أن الكويت من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً ومتزايداً للمشروعات المنزلية والأسر المنتجة وتمكين هذه الأسر لتطوير مشاريعهم ووضع برامج



صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي يكرم المكتب التنفيذي

## عن فئة المؤسسات الحكومية المكتب التنفيذي يفوز بجائزة الأسرة العربية

يتناول توطيد العلاقات وتوثيقها لتأتي منسجمة مع الأهداف والغايات التي يعمل الطرفان على تحقيقها وفقاً لاختصاصاتهما، وبما يخدم تنفيذ مشاريع وبرامج عمليهما وأنشطتهما، وتعزيز التعاون وترسيخه وتنميته بما يمكن الطرفين من استثمار أمثل للطاقات والجهود والبرامج المشتركة، وتفادي التكرار والازدواجية، وتوحيد التوجه في طرح القضايا والموضوعات الملحة على دول مجلس التعاون الخليجي لمسايرة متطلبات التنمية المستدامة وتحولاتها في ظل العولمة واستحقاقاتها.

من جهة أخرى، قال رئيس منظمة الأسرة العربية، الدكتور جمال البح، إن «إطلاق جائزة الأسرة العربية تهدف لدعم ترابط الأسرة العربية وتسمو بالعائلة والأسرة لهدف استراتيجي». وأضاف أن «استمرار الجائزة على مدى ٣ سنوات يجعلنا أكثر تقاؤلاً».

وهناً البح كافة الشخصيات والنخب والمؤسسات العربية التي فازت لهذا العام عبر محاور الجائزة.

المشرف التي يليق بهذه المناسبة. وأكد الجاسم أن «المكتب التنفيذي حريص تماماً على مد جسور التعاون والتواصل مع الجهات والمنظمات التي يتقاطع عملها وأهدافها مع اختصاصات المكتب التنفيذي، وإن منظمة الأسرة العربية أحد أهم هذه الجهات التي يحرص المكتب على استمرار التعاون المثمر معها».

وأوضح أن «المكتب التنفيذي وقع اتفاقية تعاون مع منظمة الأسرة العربية تجسيدا لتوطيد علاقات التعاون والتنسيق بينه ومنظمة الأسرة العربية باعتبارها منظمة إقليمية مختصة بالأسرة بامتداداتها العربية والخليجية».

وأضاف أن «المشروعات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها منظمة الأسرة العربية تتصل بالبرامج والأنشطة التي يقوم بها المكتب التنفيذي، فضلاً عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من الدول الأعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وبيّن الجاسم أن «الإطار العام لاتفاقية التعاون

فاز المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون بجائزة الأسرة العربية في نسختها الثالثة للعام ٢٠١٥ عن فئة المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الخاصة المعززة والداعمة للثقافة الأسرية والأمان الأسري، والتي أقيمت في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في يوم الأربعاء ٦ مايو ٢٠١٥، برعاية كريمة من عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة، صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي.

وبهذه المناسبة، عبر مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل أحمد الجاسم عن خالص تقديره لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي على كريم رعايته للحفل، وكذلك تقدم بالشكر إلى رئيس منظمة الأسرة العربية سعادة الدكتور جمال البح على الجهود الكبيرة التي قامت بها المنظمة من أجل نجاح الحفل وظهوره بالمظهر

### .. ويوقع تفاهماً مع «الأسرة العربية»

الجاسم، بحضور عدد من مجلس أمناء منظمة الأسرة العربية وعدد من الإعلاميين.

وتتضمن المذكرة تعزيز التعاون وترسيخه وتنميته بما يمكن الطرفين من استثمار أمثل للطاقات والجهود والبرامج المشتركة، وتفادي التكرار والازدواجية، وتوحيد التوجه في طرح القضايا والموضوعات الملحة على دول مجلس التعاون الخليجي لمسايرة متطلبات التنمية المستدامة وتحولاتها في ظل العولمة واستحقاقاتها.

وقعت منظمة الأسرة العربية مذكرة تفاهم مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية سعياً لتوطيد العلاقات وتوثيقها بين الجانبين، لتأتي منسجمة مع الأهداف والغايات التي يعمل الطرفان على تحقيقها وفقاً لاختصاصاتهما، وبما يخدم تنفيذ مشاريع وبرامج عمليهما وأنشطتهما.

قام بالتوقيع عن منظمة الأسرة العربية رئيسها الدكتور جمال البح، وعن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية مديره عقيل



الجاسم مكرماً مدير عام منظمة العمل العربية السابق



جانب من حفل افتتاح المؤتمر

## اختتام أعمال مؤتمر العمل العربي الـ 42

التي اتخذتها الدول الأعضاء للتصديق عليها والعمل على تنفيذها. وعلى هامش المؤتمر عقد مجلس وزراء العمل اجتماعاً تنسيقياً بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر بهدف توحيد المواقف الخليجية تجاه تلك المسائل، إلى جانب برامج ومشروعات العمل العربي المشترك في المجالات العمالية، وسبل زيادة فرص الاستفادة منها في تعزيز تجارب وخبرات دول مجلس التعاون في المجالات الفنية والعمالية كافة.

الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، حيث شارك في المؤتمر جميع وزراء العمل العرب ورؤساء منظمات أصحاب العمل وممثلي الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية. ويختص المؤتمر بمتابعة مختلف قضايا العمل العربي المشترك في مجالات الإنتاج كافة، وسبل تطوير العلاقات بين أطراف الإنتاج الثلاثة من أجل الاستدامة والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن إصدار اتفاقيات وتوصيات العمل العربية التي تضع المعايير الخاصة بتنظيم علاقات العمل بين مختلف الأطراف، إلى جانب متابعة الإجراءات

اختتم وفد المكتب التنفيذي مشاركته في مؤتمر العمل العربي الـ 42 برعاية من أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وذلك خلال الفترة من 18 إلى 25 أبريل 2015.

وتشكل وفد المكتب التنفيذي إضافة للمدير العام، من مدير إدارة الشؤون العمالية خليل يعقوب بوهزاع، والباحث المساعد بإدارة الشؤون العمالية محمد صالح هدنة، ومسؤول العلاقات العامة والإعلام بالمكتب التنفيذي عيسى خليل الدرازي. وشهد المؤتمر العام مشاركة واسعة من أطراف

## «المكتب» التنفيذي يهنئ مدير عام «العمل العربية» الجديد

دعم المطيري للفوز بمنصب مدير عام منظمة العمل العربية، مشيداً في هذا الصدد بالجهود الحثيثة التي بذلتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للتخطيط والتنمية هند الصبيح، والتي أسفرت عن توحيد الصف العربي لإنجاح مرشح الكويت. من جهة أخرى، ثمن الجاسم مواقف الدول العربية وهي جمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، ودولة فلسطين، والتي بادرت بسحب مرشحها لصالح مرشح دولة الكويت، وذلك حفاظاً على الوحدة ولحمة الصف العربي.



مدير عام المكتب التنفيذي يهنئ المطيري

التعاون مع المطيري من أجل مساندة لاستكمال مسيرة منظمة العمل العربية وتحقيق طموحات الطبقة العاملة والجهات كافة التي تعمل تحت مظلة المنظمة.

وثمن الجاسم جهود دولة الكويت في

النقابية وتولي القضايا العمالية جل اهتمامها منذ عقود طويلة، مشيراً إلى أن فوز المطيري يمثل انتصاراً للحركة النقابية الكويتية ويعزز دعماً المستمر للقضايا العمالية. ودعا الجاسم الدول العربية كافة إلى

هنأ مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، فايز علي المطيري لفوزه بمنصب مدير عام منظمة العمل العربية خلفاً للدكتور أحمد لقمان. وكذلك هنأ الجاسم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت هند الصبيح للثقة التي منحتها أطراف الإنتاج الثلاثة لمرشح بلادها للمنصب، معرباً عن الأمل في استمرار دور المنظمة لدعم أطراف الإنتاج الثلاثة المكونة لمنظمة العمل العربية. وقال الجاسم إن فوز المطيري بهذا المنصب هو فوز مستحق، حيث إن دولة الكويت لها رصيد زاهر في الحركة



جانب من الاجتماع

## «العلاقات الدولية» تنهي تحضيرات مؤتمر العمل الدولي

دولية. ويهدف تشكيل الفريق إلى إيجاد أرضية مشتركة بين دول المجلس لمناقشة تلك التقارير وبناء فهم مشترك لما يرد من ملاحظات فيها. وتوحيد مرثبات دول مجلس التعاون حول الصكوك الدولية المقترح إصدارها. وتفعيل دور دول مجلس التعاون في لجنة المعايير، واثناء اللجان الفنية المعنية بإصدار معايير العمل الدولية. وناقش الفريق سبل مواجهة الشكاوي المرفوعة على دول مجلس التعاون في منظمة العمل الدولية، وكذلك استعرض مشروع برنامج إعداد قيادات في مجال العلاقات الدولية ومعايير العمل، وناقش الفريق الرؤية الخليجية المشتركة لمكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر.

كما شكل فرقة خليجية حول كافة الموضوعات ذات الأولوية للتنسيق بين الوفود الحكومية الخليجية المشاركة في المؤتمر. كما عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً آخر لفريق خبراء في شؤون العلاقات العمالية الدولية، وجاء تشكيل الفريق بناء على توجيه وزراء العمل بدول مجلس التعاون، وتكون مهمته مراجعة ودراسة تقارير لجنة الخبراء القانونيين ولجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية (ILO) بشكل عام والملاحظات التي ترد فيهما على دول مجلس التعاون بشكل خاص، واقتراح آليات التعاطي مع تلك الملاحظات، إضافة إلى التحضير للمناقشات التي تتم قبل الشروع في إصدار اتفاقية أو توصية

أنهى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استعداداته للمشاركة في أعمال الدورة الـ ١٠٤ لمؤتمر العمل الدولي الذي ينعقد في جنيف بسويسرا خلال الفترة من ١ إلى ١٣ يونيو ٢٠١٥. وعقد المكتب التنفيذي خلال الاسبوع الماضي عدة اجتماعات تناولت الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي، حيث عقد اجتماعاً لمسؤولي العلاقات الدولية في وزارات العمل بدول المجلس لاستعراض جدول أعمال المؤتمر والمواقف التنسيقية بين الدول في المحفل الدولي، وبحث الاجتماع جدول أعمال المؤتمر وسبل تعاطي دول المجلس مع بنود الاجتماعات وسير أعمال المؤتمر.

## المكتب التنفيذي يبحث التنسيق مع منظمة العمل الدولية

التعاون فيما يتعلق بالمواضيع التي تتصل بالشأن الخليجي المطروحة على أجندة مؤتمر العمل الدولي الذي سينطلق في يونيو المقبل، مؤكداً أهمية استمرار انعقاد مؤتمر حوار أبوظبي - وهو مؤتمر دوري يعقد بين الدول المصدرة والدول المرسله للعمالة - لما يمثله المؤتمر وسيلة فعالة للتواصل بين المسؤولين لتحديد الإنجازات ومعالجة التحديات.

وأكد الجاسم على الدور الذي تلعبه دول المجلس في حماية حقوق العمالة الوافدة من خلال حرصها على استمرارية مؤتمر حوار أبوظبي.



جانب من اللقاء

العمل المشتركة السنوية. وتطرق الطرفان إلى البرامج التدريبية التي توفرها منظمة العمل الدولية، وكيف يمكن الاستفادة منها واستعراض الطرفان سبل تعزيز

أكد مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، أهمية اللقاءات المستمرة مع منظمة العمل الدولية والسعي لبناء علاقات تقوم على الاستفادة من الخبرات التي تقدمها المنظمة في الشؤون العمالية.

وبحث الجاسم خلال لقائه ممثل منظمة العمل الدولية على هامش أعمال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربي المنعقدة في الكويت، أبرز الموضوعات التي ستكون أرضية للتعاون بين المكتب التنفيذي والمنظمة، لاسيما خطة

## يهدف لتعزيز صور التعاون

# فريق «الاستقدام» يبحث التنسيق مع «العمل» الخليجية



جانب من اجتماع فريق العمل مع معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر

وتحقيق المصلحة لأصحاب الأعمال من دون أن يكون ذلك متعارضاً مع حقوق العمالة الوافدة والعهود والمواثيق الدولية بهذا الخصوص. إلى ذلك، دعا الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، عبدالرحيم نقي، الجهات المعنية في الأمانة العامة لمجلس التعاون ووزارات العمل في دول مجلس التعاون ومكتب وزراء العمل في دول المجلس، إلى دعم فريق العمل بتسهيل مهماته وتحقيق أهدافه لبلوغ رسالته للحد من الصعوبات الخاصة بالاستقدام في دول مجلس التعاون الخليجي لضمان حقوق المواطنين في دول المجلس وحقوق الجهات الأخرى من البلدان المستقدم منها، ولاسيما مع ارتفاع العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي التي يقارب عددها ١٨ مليون عامل.

بموضوع استقدام العمالة لبحث سبل توحيد الصف الخليجي في هذا الجانب. وبين أن «الفريق الخليجي يدرس التحديات والعراقيل التي تواجه العقود العمالية لتوحيد الجهود، عبر مجالس الغرف الخليجية، والجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة للاتفاق على صيغة موحدة تنطلق منها الدول الخليجية للتفاوض مع تلك الدول»، مشيراً إلى أن «الفريق يسعى لحلحلة عدد من القضايا المهمة للاستقدام، أبرزها التحديات والمعوقات التي تضررها الدول المرسله للعمالة ضد دول مجلس التعاون الخليجي ورفع كلفة الاستقدام وأجور العمالة من الجنسين». من جهته، قدم وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري الدكتور عبدالله الخليفي كل الدعم لمساعدة فريق العمل الخليجي على القيام بدوره

عقد فريق مكاتب استقدام العمالة الوافدة المشكل تحت مظلة اتحاد غرف دول مجلس التعاون، اجتماعاً مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر معالي الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل ٢٠١٥؛ لبحث خطة عمل الفريق ووضع الملامح الأولية لتوطيد التعاون بين فريق مكاتب الاستقدام ووزارات العمل بدول مجلس التعاون.

من جهته، أشاد مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، بجهود فريق العمل الخليجي لمكاتب الاستقدام في تعزيز سبل التعاون مع وزارات العمل بدول مجلس التعاون لمواجهة التحديات والمعوقات التي تضررها الدول المرسله للعمالة. وأوضح الجاسم أن «أن الفريق يهدف في المقام الأول إلى إبراز الجانب الإيجابي لمكاتب الاستقدام الخليجية وتقديم الصورة المشرفة التي تتناسب مع العلاقات الإنسانية المتميزة التي تراعيها دول الخليج في تعاملاتها مع العمالة الوافدة».

وقال الجاسم في لقاء جمع فريق العمل الخليجي لمكاتب الاستقدام بوزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر معالي الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، إن الفريق يستهل سلسلة زيارته لمعالي وزراء العمل بدول الخليج بزيارة قطر كونها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون، وإن الفريق سيسعى لزيارة أكبر عدد من المسؤولين الخليجين المعنيين

## الجاسم: تشريعات وإجراءات خليجية تحفظ حقوق «العمالة الوافدة»



الجاسم في لقاءه الخبير اليابانيين

استقبل مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من الخبراء اليابانيين الخبير في شؤون العمالة المهاجرة الدكتور ماساكوايشي. وقد استمع الوفد - الذي يقوم بزيارة لمنطقة الخليج العربي لوضع دراسة حول العمالة المهاجرة - إلى شرح مفصل من سعادة مدير عام المكتب التنفيذي مبينا لهم القوانين والمكتسبات التي نصت عليها قوانين العمل في دول مجلس التعاون.

وبين الجاسم للخبراء حزمة التشريعات والإجراءات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة، والتي لا يمكن أن تتساهل فيها الدول الأعضاء، وأن جميع دول مجلس التعاون لديها الآليات التي تحفظ حقوق العمالة الوافدة.



# باكورة تعاون المكتب التنفيذي والمعهد العربي للتخطيط تقرير إقليمي يقيس المخاطر الاجتماعية



جانب من الاجتماع

لتطويره وتعزيزه لضمان استمراريته. وتقدم مال الله بجزيل الشكر إلى المكتب التنفيذي على حرصه الدائم في تعزيز التعاون المشترك بينه والمعهد، مؤكداً دعوة المكتب التنفيذي للمشاركة الفاعلة فيما يقدمه المعهد من دورات وبرامج وأنشطة تتقاطع في صلبها مع ما يقدمه المكتب من أنشطة وبرامج على المستوى الاجتماعي والعمالي. حضر الاجتماع المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله والمستشار الإعلامي طارق إدريس، ومن جانب المكتب التنفيذي حضر المدير العام يرافقه خبير الشؤون الاجتماعية في المكتب التنفيذي محمود حافظ بوجيري، والباحث القانوني بإدارة الشؤون العمالية علي فيصل، ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإنابة عدنان رمضان.

وبحث الجانبان نتائج الأنشطة المشتركة خلال الفترة الماضية وما حققته من نتائج طيبة أشاد بها وزراء العمل والشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون، ووجهوا المكتب التنفيذي لبحث إقامة المزيد من الفعاليات والأنشطة المشتركة بينه والمعهد العربي للتخطيط. وأشار الجاسم إلى «المستوى العالي من التنسيق بين المكتب التنفيذي والمعهد العربي للتخطيط فيما يتعلق بالتقرير حول المخاطر الاجتماعية وأن هناك فريق إعداد مشترك بين المكتب والمعهد للإشراف على التقرير». من جانبه، أشاد المدير العام للمعهد الدكتور بدر مال الله بالمستوى المتقدم من التعاون المشترك بين المعهد والمكتب التنفيذي، مشدداً على أهمية استمرار هذا التعاون البناء والسعي مستقبلاً

كشف مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، عن عزم المكتب التنفيذي وبالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط إطلاق تقرير إقليمي حول المخاطر الاجتماعية، مشيراً إلى أن «هذا التقرير هو الأول من نوعه على نطاق منطقة الخليج العربي». ولفت إلى أنه من المزمع إطلاق التقرير على هامش انعقاد دورة اجتماعات وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس في نوفمبر المقبل بالعاصمة القطرية الدوحة».

وقال الجاسم إن «التقرير الإقليمي حول المخاطر الاجتماعية يتناول القضايا والتحديات الاجتماعية الكبرى والمصيرية على مستوى كل دولة وصولاً إلى القضايا المشتركة»، مبيناً أهمية التقرير لأنه يتناول القضايا الاجتماعية ويؤطرها في إطارها الخليجي، وذلك بسبب أن القائمين على إعداد هذا التقرير هم من أهل الخبرة في المجال الاجتماعي بالمنطقة».

هذا وأعرب الجاسم - خلال اجتماع المكتب التنفيذي والمعهد العربي للتخطيط - عن أمله في استمرارية التعاون بين المكتب التنفيذي وبين المعهد لما أثمرت عنه البرامج المشتركة من نتائج متميزة تصب في صالح دعم العمل الخليجي المشترك بين المكاتب الإقليمية المتخصصة.

## النظر في السياسات الاجتماعية التقليدية والاتجاه نحو التمكين

العربي، فهي تمثل بحق إضافة نوعية جديدة للمكتبة العربية والخليجية من جهة، وما تشكله كخير معين لأصحاب القرار والمشرعين المعنيين حول ما ينبغي أن تؤسس عليه المشاريع الوطنية ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية في دول المجلس». وأوضح أنه «أمام التحولات المتسارعة التي تغير كل شيء في الحياة الإنسانية على كوكب الأرض، بسرعة لم يسبق لها مثيل وتعيشها أيضاً مجتمعات دول مجلس التعاون على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية السياسية والثقافية والقيمية وغيرها، تستدعي إعادة النظر في المفاهيم المتصلة بالتنمية وسياساتها واستراتيجيتها وغاياتها ومخرجاتها التي تستهدف بناء الإنسان الخليجي وتكفل لجميع أفراد مجتمعاتها المساواة والعدالة والحرية في التنمية المستدامة».

أكد مدير عام المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم، أن «السياسات الاجتماعية الخليجية تتمحور أساساً حول تعزيز مكتسبات المواطن الخليجي في القطاعات كافة»، مشيراً إلى أن «الخطط الاستراتيجية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية هدفها الارتقاء بالأسرة الخليجية». وكان المكتب التنفيذي قد أصدر حديثاً دراسة بعنوان «الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون» لأستاذ القانون الاجتماعي الدكتور يوسف إلياس، وانقسمت الدراسة إلى قسمين: الأول حول السياسات الاجتماعية في إطارها النظري، والقسم الثاني الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية. وقال الجاسم إن «هذه الدراسة تشكل جهداً علمياً قانونياً غير مسبوق في الوطن

## قدمت الكثير لخدمة وطنها ومنظومة دول مجلس

# «التنفيذي» يحتفي بوزيرة «التنمية» السابقة



جانب من التكريم

أنتى مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية عقيل أحمد الجاسم على الجهود الجبارة التي قدمتها وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية السابقة الدكتورة فاطمة البلوشي طوال فترة توليها حقيبة الوزارة، مشيراً إلى أن الدكتورة البلوشي قدمت الكثير لخدمة وطنها ولخدمة منظومة دول مجلس التعاون بتوجيهاتها السديدة على مستوى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

لمثل هذه الكوادر الخليجية التي تمتلك كماً كبيراً من الخبرة والمعرفة التي ستسهم بلا شك في تعزيز التنمية الاجتماعية على المستويين الوطني والخليجي. حضر اللقاء من المكتب التنفيذي مدير إدارة الشؤون الاجتماعية محمود بوجيري، ومديرة إدارة الشؤون المالية والإدارية نجية البنعلي، ومدير إدارة الشؤون العمالية خليل بوهزاع، ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإنابة عدنان رمضان، ومسؤول العلاقات العامة والإعلام بالمكتب التنفيذي عيسى الدرزي.

البلوشي وزارة التنمية الاجتماعية نقلت البرامج الاجتماعية المقدمة إلى مصاف متقدمة وأصبحت الوزارة رائدة في مشاريع اجتماعية مختلفة على أصعدة البرامج المقدمة للأسرة أو الطفولة والناشئة أو تلك المقدمة لكبار السن أو البرامج الموجهة إلى فئة الأشخاص ذوي الإعاقة دون إغفال ما قدمته للمنظمات الأهلية من دعم كبير وتشجيع مستمر.

وفي ختام اللقاء قدم مدير عام المكتب التنفيذي هدية تذكارية للدكتور البلوشي متمنياً لها التوفيق ومزيداً من العطاء، مؤكداً حاجة المكتب التنفيذي

وأشاد الجاسم بمواقف الدكتورة البلوشي في دعم عمل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية وما قامت به طوال فترات انعقاد الدورات الوزارية خلال ترؤسها وفد مملكة البحرين من جهود جبارة وآراء سديدة وتوجيهات محل تقدير ساهمت بلاشك في دعم عجلة تطوير المكتب التنفيذي، إضافة إلى دعم التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون وتأسيس نواة صلبة يمكن البناء عليها في كثير من المجالات الاجتماعية. وقال الجاسم إنه وخلال فترة تولي الدكتورة

## المدير العام يكرم الموظفين المتميزين



.. ويكرم الموظف أحمد غازي



المدير العام يكرم الموظف عبد الجليل عبد الجبار

الذين استطاعوا الحصول على التميز بكل جدارة بناء على عملهم الدؤوب ومتابرتهم. من جانبه، أكد الجاسم أن موظفي المكتب التنفيذي كافة هم محل تقدير، مشيداً بجهودهم في تنفيذ المشاريع والبرامج، ومساهماتهم في إنجاح كافة الفعاليات التي ينفذها المكتب، داعياً الجميع إلى الاستمرار في بذل كل ما في وسعهم للوصول إلى درجة التميز في العمل.

كرم مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم، الموظفين أحمد غازي وعبد الجليل عبد الجبار لحصولهما على الموظف المتميز خلال العام ٢٠١٤. ويعد المكتب التنفيذي تجمعاً سنوياً لتوزيع الجوائز على الموظفين المتميزين

## تستهدف العاملين في وزارات الشؤون والتنمية

# ورشة تدريبية في تصميم البرامج الاجتماعية



جانب من الورشة التدريبية

أن تتبنى مهمة بناء وتمتية الكفاءات والقدرات الإدارية والتنظيمية وتطويرها للمسؤولين بالوزارات. بهدف التعامل مع التحديات التي نشأت في مجال العمل الإداري والوظيفي من جراء العولة وما أفرزته من تغيرات وتحولات في مختلف المجالات التي طالت العالم بأكمله بما فيه مجتمعاتنا الخليجية والعربية، والتي تتطلب إعادة صياغة القدرة على التخطيط، وفق هذه التغيرات والتحولات الجديدة لتتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة ومشروعاتها».

للعاملين، إضافة إلى تطوير قدرات المسؤولين في وزارات الشؤون الاجتماعية، مبيئة أن التعامل مع التحديات التي تواجه المجتمعات جزء من المنظومة العالمية، والتي لها انعكاسات في مجال الجودة والريادة في العمل المؤسسي وفق المواصفات والمقاييس العالمية في التخطيط والمقاسات. ومن جانبه، أكد مدير المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، أن «دول المجلس في أشد الحاجة إلى

أقيمت ورشة عمل تدريبية حول كيفية تصميم خطط البرامج السنوية للإدارات في وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتخطيط والتطوير الإداري في الكويت، منيرة الفضلي، خلال افتتاح أعمال ورشة العمل التدريبية، إن هذا الموضوع حظي ومازال يحظى باهتمام خاص في الكويت، كما هو الحال عليه في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرة الى أن قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دورته الأخيرة والمنعقدة في الكويت، في إطار السعي الحثيث لبناء القدرات، وتمكين المسؤولين في الوزارات من تطوير قدراتهم الاستراتيجية في كيفية تصميم خطط البرامج السنوية للإدارات، من أجل ضمان تنمية مستدامة في خططها ومشاريعها المستقبلية.

وأضافت الفضلي أنه «يجب علينا أن نتابع السير في تنمية المهارات الشخصية والتنظيمية والإدارية

## في ختام دورة حول ممارسات المرشدين الأسريين.. متشاركون:

# الإسراع في إعداد ميثاق للعاملين في الإرشاد الأسري

الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، حيث تجسد ذلك في السعي الحثيث لمعالجة الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي برزت بفعل التطور والتحديث من خلال القيام بتقديم خدمات وبرامج استهدفت النهوض بمستوى الأسرة ورعاية شؤونها ودعمها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والترفيهية وغيرها من المجالات، وعلى نحو يضيء في ميادين منها ما تقدمه الدول المتقدمة».

يشار إلى أن الدورة التدريبية شهدت حضوراً متنوعاً من مختلف الجهات المعنية في مملكة البحرين كوزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، وهيئة التشريع والافتاء القانوني، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، ومجموعة واسعة من المعنيين من دول مجلس التعاون ومن المملكة الأردنية الهاشمية.

وتصميم اشتراطات وضوابط ومعايير تحكم العمل ومتطلباته المهنية والعلمية والفنية والإدارية لممارسة الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون، والسعي إلى تضمين المقررات والمناهج المدرسية موضوع الإرشاد الأسري وذلك بهدف توعية وتنقيف الناشئة بتأثير المشكلات الأسرية على حياة الفرد.

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي، عقيل أحمد الجاسم، إن «الاهتمام بالأسرة يشكل أولوية كبرى من أولويات التنمية انطلاقاً من أحكام الشريعة السمحاء وتعاليم الدين الإسلامي ومقاصده وغاياته الكبرى التي تجد ترجمتها في الثقافة العربية وقيمها وممارساتها وهويتها». وأضاف الجاسم: «لقد حظي الاهتمام بقضايا الأسرة بموقع الصدارة والأولوية، ومنذ البدايات المبكرة لإنشاء الأجهزة الحكومية وتأسيس

أوصى المشاركون في الدورة التدريبية التي نظمتها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية، حول ممارسات المرشدين الأسريين، بالمسارعة لإعداد مشروع ميثاق أخلاقي ومهني للعاملين في حقل الإرشاد الأسري وبما يتناسب مع خصوصية دول الخليج.

كما أوصى المشاركون في ختام الدورة بتشجيع ودعم الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون ذات العلاقة بقضايا الأسرة والطفولة والمرأة والعمل في مجالات الإرشاد النفسي والتوجيه. ودعا المشاركون إلى تطوير وتمهين وبناء قدرات العاملين في الإرشاد الأسري وهيئة الفرص أمامهم لاستكمال دراساتهم العليا في اختصاصات الإرشاد الأسري، والعمل على إعداد



جانب من حفل الافتتاح

## في ختام ملتقى الرعاية اللاحقة للحدث الجانح

# قانون استراتيجي موحد للأحداث الجانحين في الخليج

اللاحقة وضرورة النص عليها في التشريعات وبيان مسؤوليتها وخدماتها ومتطلباتها. وأضاف الجاسم أن هذا الملتقى يأتي استكمالاً لهذه الجهود المبذولة ويهدف إلى الوقوف على الأطر القانونية والعلمية والفنية والمهنية والإدارية ومعاييرها ومتطلباتها في الرعاية اللاحقة للأحداث، ويستعرض أهم المشكلات ومتطلبات الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين وعرض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، إضافة إلى دراسة حالات فردية وطرق معالجتها، ويأتي محاولة لرسم صورة لتنظيم قانوني للرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون.

### اهتماماً خاصاً

من جانبها، قالت الوكيل المساعد بوزارة التنمية الاجتماعية البحرينية بدرية الجيب في كلمة لها نيابة عن الزيرة فائقة الصالح إن حكومة مملكة البحرين أعطت اهتماماً خاصاً لمواجهة الحد من ظاهرة جنوح الأحداث، وقامت بالعديد من الجهود المتواصلة لحماية هذه الفئة وبذل كل السبل لتحقيق بيئة مجتمعية صحية يتمتع فيها الفرد بالرفاهية والتنمية المستدامة. وأضافت الجيب أن «الوزارة سعت عبر المشروعات التي نفذناها ومازلنا بالتعاون مع الجهات المختصة في وزارتي العدل والداخلية والتي تؤدي إلى مواجهة الكثير من القضايا والظواهر والمشكلات المختلفة في مجال جنوح الأحداث بأشكاله كافة، سواء تلك التي تتصل بالمخدرات أو الاعتداء أو العنف أو التطرف أو غيرها من أمور تتصل بشكل أو بآخر بالظواهر والمشكلات الاجتماعية اليومية بالناشئة.

الاجتماعيين المنضوين تحت إدارة خاصة بالرعاية اللاحقة للأحداث، وتمهين العمل الرعائي للعاملين مع الأحداث من حيث التوظيف والتدريب والتنمية المهنية المستدامة لتطوير مهاراتهم ووضع نظام حوافز ومكافآت في مهن العاملين مع الأحداث، وذلك بهدف تحقيق الرضا الوظيفي والروح المعنوية العالية، وصولاً إلى الانتماء للعمل وتقديسه. كما أكدوا الحاجة إلى تضمين القوانين الخاصة بالأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون نصوصاً تقرر الرعاية اللاحقة للأحداث المخرج عنهم على وجه الإلزام، وتحديد الجهة الرسمية الحكومية المكلفة بتوفير هذه الرعاية ومتطلباتها.

ودعوا إلى حث وتشجيع الجمعيات الأهلية للعمل مع الأحداث الجانحين وتقديم المساندة الاجتماعية والنفسية والخدمية بما يوفر لهم الحماية والوقاية من عدم العودة للممارسات السلبية ويحفظ كرامتهم وصولاً لاندماجهم الاجتماعي في المجتمع.

### جهود خليجية

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي عقيل الجاسم، في افتتاح الملتقى، إن دول مجلس التعاون الخليجي لم تدخر أي جهد في بذل الجهود المكثفة في مضمار التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث ورعايتهم، سواء على صعيد التشريعات والقوانين، أو على صعيد الهياكل التنظيمية للتعامل مع الجانحين ورعايتهم وتأهيلهم، أو على مستوى البرامج والأنشطة الصحية والترفيهية والتعليمية والمهنية والفنية والاجتماعية، وما يرافقها من خدمات اجتماعية ونفسية، إلا أنه لا يمنع أن يكون هناك تطوير في قوانين الأحداث، خاصة فيما يتصل بالرعاية

أوصى المشاركون في الملتقى الخليجي حول الرعاية اللاحقة للحدث الجانح، بالتعامل مع الحدث الجانح أو المعرض لخطر الانحراف بعيداً عن نطاق القانون الجزائي، وتغيير النظرة من الخطيئة والعقوبة والتوبة إلى التأهيل والتمكين وصولاً إلى صلاح النفس والجماعة. وأكد المشاركون على العمل بالمبدأ الذي يقول إن الرعاية في البيئة الطبيعية أسرياً واجتماعياً هو الأساس في تقرير الإجراءات وتنفيذها، إلا إذا تعذر فيوكل إلى الرعاية المؤسسية الأفضل لصلاح الحدث ونموه وتأهيله.

وضمت مجموعة التوصيات التي خرج بها المشاركون في الملتقى الذي اختتم أعماله في ١٩ فبراير ٢٠١٥، اعتماد مبدأ بناء الأهلية الاجتماعية شخصياً وأسرياً ومهنياً للأحداث وعلاج انحرافاتهم السلوكية غير المتكيفة والعمل على إدماجهم في المجتمع. إلى جانب اعتبار مؤسسة الرعاية بيئة علاجية، ينبغي إدراك المسؤولية المهنية للمقاة على عاتق جميع العاملين فيها لإصلاح حال الحدث الجانح وتمكينه.

### تمكين الحدث

كما أوصى المشاركون في الملتقى - الذي ضم مجموعة من الخبراء الاجتماعيين على نطاق الوطن العربي وشهد مشاركة خليجية واسعة - بحث المكتب التنفيذي لإعداد مشروع قانون موحد للأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون. كما أكد المشاركون أهمية تمكين الحدث الجانح أثناء الرعاية اللاحقة بالتعليم والتدريب وتأهيله للعمل والاندماج الاجتماعي في الحياة العامة، تحت متابعة وإشراف موجه من الاختصاصيين

## مسؤولو إدارات كبار السن في دول التعاون:

# تقرير إقليمي خليجي لكبار السن في ضوء «حقوق الإنسان»



جانب من الاجتماع

قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل الجاسم، إن «قضايا كبار السن وحقوقهم تحتل اهتماماً بالغا في دول مجلس التعاون، حيث تحظى هذه الفئة باهتمام واسع على المستويين الرسمي والأهلي»، مؤكداً أن مثل هذا الموضوع يعتبر محور اهتمام المكتب التنفيذي.

وأشار الجاسم، في افتتاح الاجتماع الخاص بالمسؤولين المعنيين عن إدارات كبار السن في دول مجلس التعاون، إلى أن «الاهتمام بكبار السن يتأسس على القيم العربية والإسلامية التي تقوم عليها مجتمعاتنا، إضافة إلى النهج الذي اتبعته دول المجلس في توفير الخدمات والمتطلبات اللازمة لهذه الفئة»، مستذكراً «إلا أن ذلك لا يعني بأن المنظومة الحمايية لكبار السن قد اكتملت».

وأضاف الجاسم أن «التحولات الترموية والسكانية المتسارعة التي شهدتها دول المجلس والمتمثلة مع جملة من التغيرات على الساحتين العربية والدولية، فرضت واقعاً جديداً ومختلفاً، ما يستلزم تطوير التشريعات الخاصة بكبار السن في المنطقة». وأشار الجاسم، إلى أن «الاجتماع تناول استعراض ومناقشة تجارب الدول الأعضاء في حماية كبار

والأنشطة بدول مجلس التعاون والتعرف على التجارب الدولية والعربية المتصلة بكبار السن، مع رسم صورة لمعالم الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية لهم». ولفت الجاسم إلى أن «الهدف من إعداد تقرير إقليمي حول كبار السن هو معالجة الموضوعات المتعلقة بالشيخوخة والتغيرات البيولوجية في دول مجلس التعاون والرعاية العائليية لكبار السن ومشكلاتهم النفسية والاجتماعية والقانونية مع التركيز على الأوضاع ومشكلات الأشخاص الكبار في السن من ذوي الإعاقة، إضافة إلى حمايتهم القانونية والاجتماعية في التجارب الدولية».

السن والتحديات التي يواجهونها»، لافتاً إلى أن المسؤولين ناقشوا إعداد تقرير إقليمي خليجي حول كبار السن في ضوء منظومة حقوق الإنسان، وتطرقوا للإعداد والتحضير لوضع اتفاقية دولية لحقوق كبار السن في الأمم المتحدة». وأوضح أن «نقاشات المسؤولين تركزت على بحث موضوع الحماية الاجتماعية لكبار السن في دول مجلس التعاون من منظورات ترموية جديدة مواكبة للعصر وتغيراته في ظل العولمة وتحولاتها وما تركته من آثار ومشكلات ومخاطر على أوضاع كبار السن، مع الوقوف على متطلبات الحماية القانونية والاجتماعية لكبار السن في القوانين

## مدير عام «تنفيذي وزراء العمل» يستقبل الخبير التلاوي



جانب من الاجتماع

استقبل مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل الجاسم في مكتبه مؤخراً الأمين العام السابق للمركز العربي السويسري لبحوث التشغيل وحقوق الإنسان في العمل الدكتور عدنان التلاوي.

واستعرض الجاسم أهم القضايا العمالية المعروضة على جدول أعمال الدورة الـ ١٠٤ مؤتمراً العمل الدولي الذي ينطلق مطلع يونيو المقبل. كما تناول اللقاء آخر المستجدات على الساحة العمالية العالمية والعربية. وتشمل كافة الجوانب العمالية.

بمناسبة تعيينه أميناً عاماً مساعداً

## الزياني يطلع على عمل «المكتب التنفيذي»

تعكس مدى اهتمامه بتطوير العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بشؤون العمل والشؤون الاجتماعية. وأشاد الزياني بالجهود التي يبذلها المكتب التنفيذي في تحقيق قرارات أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون من خلال الأنشطة التي يقوم بها المكتب التنفيذي.

وتطرق الزياني إلى آخر مستجدات الإنجاز فيما يتصل بإعادة هيكلة جهاز الأمانة العامة لدول مجلس التعاون واللجان المختلفة الرئيسية والفرعية، وشمل الزياني في حديثه كذلك التطورات الخاصة بموضوع تشغيل العمالة الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدول المنطقة.



جانب من الاجتماع

من الرقي والنماء لصالح دول الخليج العربية. وأطلع الجاسم أمين عام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على آخر مستجدات المكتب التنفيذي وسير عمله وأجندة فعالياته وأنشطته خلال الفترة المقبلة. من جانبه، أكد الدكتور الزياني دور المكتب التنفيذي في خدمة العمل الخليجي المشترك، منوهاً بدور المكتب في تحقيق هذا الدور عبر ما يقوم بتنفيذه من فعاليات وأنشطة

استقبل المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل الجاسم، الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة لمجلس التعاون، سعادة الدكتور عادل الزياني. وتأتي هذه الزيارة تجسيداً لأطر التواصل بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين أجهزتها ومؤسساتها التي تدرج تحت مظلتها.

وفي بداية اللقاء أشاد الجاسم بالعلاقات الوثيقة التي تربط بين المكتب التنفيذي والأمانة العامة في مجالات العمل والتنمية والشؤون الاجتماعية التي تخدم دول مجلس التعاون، مشدداً على العلاقات الوثيقة التي تربط بين دول الأعضاء وكيفية تميته وتطويره لتحقيق المزيد

وفقاً للجنسية والجنس والمستوى التعليمي

## مراصد خليجية لقياس حجم العمالة

### الاقتصادية السعودية

تعكف دول خليجية حالياً على إنشاء مراصد وطنية خاصة بها، لرصد المعلومات عن سوق العمل، ومعرفة حجم العمالة الحالية والمطلوبة، والوظائف المتوقع نموها في السنوات المقبلة.

وقال المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون، عقيل الجاسم، لـ «الاقتصادية»، إن البحرين تعكف حالياً على إنشاء مرصد لمعلومات سوق العمل مماثل للمرصد الذي أسسته السعودية أخيراً، كما أن هناك دولاً خليجية أخرى تسعى لإنشاء المراصد ذاتها، حيث يتوقع أن تتولى تلك المراصد مهمة رصد أعداد القوى العاملة وفقاً لجنسيتها وجنسها ومستواها التعليمي وفي أي القطاعات الاقتصادية تعمل. ولفت الجاسم إلى أن هناك لجاناً فنية مشكلة

في اعتبارها المعطيات الوطنية. واستدرك قاتلاً: «إلا أن ذلك لا يعني أن الجهود التي بذلت في السنوات الماضية قد ذهبت سدى، بل على العكس، فإن المسودات التي تم إعدادها في إطار الفرق الفنية التي تم تشكيلها لهذا الغرض، علاوة على المناقشات التي تمت فيها، وفرت مخزوناً معرفياً متكاملاً يمكن لكل دولة خليجية الاستفادة منه، حينما تنوي القيام بتنظيم عمل العمالة المنزلية أو وضع عقود أو تشريعات موحدة خاصة بها»، مؤكداً أن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل في دول المجلس، يعكف على متابعة وتنفيذ القرارات التي صدرت عن قمة الكويت، فضلاً عن تنظيم عدد من البرامج والمشاريع الهادفة إلى زيادة وبناء قدرات موظفي بعض القطاعات في وزارات العمل في دول المجلس.

من جميع دول مجلس التعاون، تقوم على دراسة التحديات التي تواجه تنظيم سوق العمل بناء على المعطيات التي تقدمها كل دولة، في حين يقوم المكتب التنفيذي بدراسة الاختلالات في أسواق العمل واقتراح المعالجات في ضوء المعلومات المتوفرة عن السوق التي توفرها الأجهزة الإحصائية في كل دولة خليجية، إضافة إلى المركز الإحصائي الخليجي الذي تم إنشاؤه العام الماضي في سلطنة عمان. وأشار إلى أن مجلس وزراء العمل في دول المجلس في دورته الـ ٢٢ التي عقدت في الكويت أخيراً، أوصى بضرورة اعتماد عقود عمل قياسية تتناسب وتشريعات وممارسات كل دولة على حدة، مضيفاً أنه لعل مرد ذلك أن التشريعات التي تنظم عمل العمالة المنزلية ليس على نسق واحد في جميع دول المجلس، وهو ما يتطلب معالجة وطنية خاصة تأخذ

# المكتب التنفيذي يهنئ قادة دول مجلس التعاون بالذكرى الـ 43 لتأسيس المجلس



الجاسم والزياني في أحد اللقاءات (أرشيفية)

أعرب مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن اعتزاز مجلس ادارة الاتحاد وأمانته العامة بكل ما حققه مجلس التعاون في مسيرته خلال الأربعة والثلاثين عاما وخاصة على صعيد العمل الاقتصادي المشترك وتهيئة الأرضية التي تحقق المزيد من البناء والتقدم في هذا المجال وفي كل المجالات وعلى كل المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتنمية والاجتماعية وغيرها من المجالات .

ورفع الجاسم التهنئة الى مقام اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ومعالي الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لقيام المجلس والذي اصبح اليوم يشكل صرحا عظيمم باعتبار ما حققه من انجازات خلال مسيرته المباركة ولما أثبتته وبجدارة من أسس قوية هيأت دول المجلس لتكون قوة مؤثرة اقليميا وعالميا محل اهتمام وتقدير المجتمع الدولي وذلك بفضل الرؤية الثاقبة للقادة. واکد الجاسم ان المساعي المخلصة التي تواصلت

والانجاز والمشروعات الاستراتيجية التكاملية والمواكبة لمقتضيات تعزيز مكتسبات المواطن الخليجي. وتمنى مدير عام المكتب التنفيذي من المولى عز وجل ان يكمل جهود اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لتحقيق المزيد من الانجازات والمكتسبات الطموحة التي تعزز من المسيرة المباركة لدول وشعوب المنطقة.

منذ انطلاقة هذا المجلس لتحقيق المزيد من المكتسبات للمواطن الخليجي لبلوغ ارفع مراحل التكامل وتذليل المعوقات التي تواجه مسيرة العمل المشترك هي مساع يدعمها ويساندها المكتب التنفيذي ممثلاً عن مجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول التعاون. وعبر الجاسم عن ثقته بان مجلس التعاون الخليجي هو اليوم امام مرحلة جديدة من العمل

## .. ويهنئ الحقباني بمناسبة تعيينه وزيراً للعمل

بمناسبة تعيينه وزيراً للاقتصاد والتخطيط عبر فيه عن أصدق عبارات التهاني والتبريكات على الثقة الملكية التي حظي بها فقيهه لتعيينه وزيراً للاقتصاد والتخطيط. وأشاد الجاسم بما قدمه فقيهه من جهود كبيرة لأجل تطوير سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي شغل منصب وزير العمل، مستذكراً الدعم اللامحدود من معالي الوزير لأنشطة وفعاليات المكتب التنفيذي. وأكد الجاسم على ثقته الكاملة بمعالي الوزير لحمل مسؤولية وزارة الاقتصاد والتخطيط بكل اقتدار.



مفرج الحقباني

بالمملكة العربية السعودية. كما بعث الجاسم خطاباً مماثلاً إلى معالي المهندس عادل بن محمد فقيه



عادل فقيه

نجاح واقتدار، متمنياً استمرار دعم الحقباني لأنشطة وفعاليات المكتب التنفيذي المشتركة مع وزارة العمل

بعث مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل الجاسم خطاب تهنئة لمعالي الدكتور مفرج بن سعد الحقباني بمناسبة تعيينه وزيراً للعمل في المملكة العربية السعودية. وقال الجاسم في خطاب التهنئة أن ما قدمه الحقباني من جهود كبيرة لأجل تطوير سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال لتوليه منصب نائب وزير العمل لخير شاهد على استحقاقه لهذا المنصب. وعبر الجاسم عن ثقته بقدره الحقباني على تحمل المسؤولية الكبيرة بكل

## «العمل» و«التنوّون الاجتماعيّة» تبحثان التعاون في تقديم الخدمات



جانب من الاجتماع

بحث وكيل وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، سعادة مبارك الظاهري، تعزيز سبل التعاون مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإمارة سعادة ناجي الحاي، في مجال تقديم الخدمات ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية واتساقاً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١.

واستعرض الظاهري خلال اللقاء - الذي عقد أخيراً في دبي بحضور الوكيل المساعد لشؤون العمل سعادة حميد بن ديماس السويدي ومدير إدارة التميز المؤسسي بوزارة العمل زمزم الحمادي، ومن جانب وزارة الشؤون الاجتماعية حضره مدير إدارة الضمان الاجتماعي عبدالرحمن السوقي، ومدير إدارة الطفل موزة الشومي و مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي شيخة المهيري، ونائب مدير إدارة التنمية الأسرية موزة العامري، ورئيس قسم إدارة الطفل ضحي علي - البرامج والخطط التي تنتمدها الوزارة في مجال تطوير الخدمات بما يتماشى مع التطور المتلاحق في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدام تطبيقات الهواتف الذكية. وأكد الظاهري أن وزارة العمل حققت في مجال تطبيقات الهواتف الذكية نجاحات ملموسة، مشيراً إلى تطبيق الوزارة المتاح عبر الهواتف الذكية الذي يقدم خدمات الوزارة لمعاملها على مدار الساعة

المشتركة، ويحقق الفائدة لمجتمع الإمارات. وأكد أن وزارة العمل باعتبارها حلقة من حلقات العمل الحكومي تسعى إلى تنفيذ توجهات القيادة الرشيدة بالتركيز على الابتكار وتحقيق مستويات نوعية في إطار الخدمات المقدمة للمعاملين، ما يعزز من إطار الثقة في الحكومة. وأعرب ناجي الحاي عن سعادته لعقد هذا الاجتماع، مؤكداً أهمية التنسيق لوضع آلية لاجتماعات دورية مشتركة نظراً لتداخل الكثير من الموضوعات بين الوزارتين للتنسيق والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

ومن أي مكان وفقاً لمعايير الجودة والتميز وبما يلبي طموحات واحتياجات المعاملين، لافتاً إلى الجوائز القيمة التي حصلت عليها الوزارة حديثاً، والتي تؤكد أن الوزارة تتبع استراتيجيات محفزة للإبداع والأداء الحكومي المتميز. واعتبر وكيل وزارة العمل اللقاء أنه يأتي في إطار تنسيق الجهود المشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات، وبناء جسور التعاون بين الوزارتين، معرباً عن استعداد وزارة العمل للتنسيق الكامل مع وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال تقديم الخدمات والتميز في الأداء بما يخدم الأهداف

## «التنوّون»: قاعدة بيانات متكاملة للخدمات الاجتماعية

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، خدمة «نترابط»، التي تهدف إلى تكوين قاعدة بيانات متكاملة للخدمات الاجتماعية في الدولة، والتي تقدمها أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة اتحادية، ومحلية، وخاصة، ومؤسسات القطاع الأهلي في الدولة. وقالت وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة، منى عجيف الزعابي، إن الخدمات تسجل تحت مظلة واحدة في الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة؛ لتسهيل على المتقدمين معرفة أي الخدمات التي توفرها الجهات الحكومية أو الخاصة على مستوى الدولة، وكيفية التواصل معها عبر الموقع الإلكتروني، وتطبيقها الذكي. وأضافت الزعابي أن قاعدة البيانات تضم المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، التي يبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة اتحادية ومحلية وخاصة، ومؤسسات القطاع الأهلي العاملة في الدولة، موضحة أن قاعدة البيانات ستكون بمثابة خريطة للمعاملين؛ لتسهيل الوصول إلى الخدمات وفتح القنوات لمعرفة أي الخدمات التي يمكن الاستفادة منها. وأشارت إلى أن الوزارة انتهت، أخيراً، من إطلاق المرحلة الثانية من الخدمات الذكية، عبر تطبيقها الذكي «M-Social»، الذي يقدم خدمات الوزارة الإجرائية، والمعلوماتية، والتفاعلية، موضحة أن المتعامل يمكنه التقدم للحصول على الخدمة ومتابعتها، والتواصل مع الوزارة عبر التطبيق، من دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب الوزارة الـ ٤٢ على مستوى الدولة.

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، خدمة «نترابط»، التي تهدف إلى تكوين قاعدة بيانات متكاملة للخدمات الاجتماعية في الدولة، والتي تقدمها أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة اتحادية، ومحلية، وخاصة، ومؤسسات القطاع الأهلي في الدولة. وقالت وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة، منى عجيف الزعابي، إن الخدمات تسجل تحت مظلة واحدة في الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة؛ لتسهيل على المتقدمين معرفة أي الخدمات التي توفرها الجهات الحكومية أو الخاصة على مستوى الدولة، وكيفية التواصل معها عبر الموقع الإلكتروني، وتطبيقها الذكي. وأضافت الزعابي أن قاعدة البيانات تضم المؤسسات ذات



منى عجيف الزعابي



## «العمل» تطلق 3 موائيق لجودة والتميز والصحة والسلامة المهنية



الوزير غباش خلال الملتقى السنوي للوزارة

أطلقت وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاثة موائيق للتميز وسياسة الجودة والصحة والسلامة المهنية؛ حيث وقع عليها وزير العمل صقر غباش خلال الملتقى السنوي الرابع للوزارة الذي نظمته في دبي.

وأكد ميثاق سياسة الجودة التزام الوزارة بتطبيق معايير الجودة والعمل مع شركائها لتحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها أخذة بعين الاعتبار التحسين والتطوير للمستثمرين للعمليات والخدمات وفقاً لأفضل الممارسات مع الحرص على تطبيق القانون والتشريعات ذات العلاقة بعمل الوزارة بما يحقق متطلبات المعنيين كافة، ويتجاوز توقعاتهم وتطبيق نظام إدارة الجودة المتوافق مع مواصفة الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨.

ويركز الميثاق على تنظيم سوق العمل بما يعزز مشاركة القوى العاملة المواطنة وتحقيق الحماية والمرونة واستقطاب الكفاءات من خلال منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية والشراكة المؤسسية والخدمات المتميزة وتقديم خدمات متميزة وريادية ومتطورة تراعي متطلبات الحكومة الإلكترونية والتطبيقات الذكية عبر التواصل الفعال مع فئات المتعاملين كافة. كما يركز على تفعيل الشراكة المجتمعية بما يحقق

والمعاملين معها كافة، وذلك من خلال انتهاج أفضل الممارسات والتحسين والتطوير المستمرين، والاستثمار الأمثل لمواردها وإدارتها بكفاءة وفعالية تطبيقاً لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية المتوافق مع متطلبات المواصفة «OHSAS 18001:2007» إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بنظام الصحة والسلامة المهنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وضبط المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية لمنع الحوادث والأمراض والإصابات المهنية أو التقليل منها إلى الحد الأدنى.

الأهداف الاستراتيجية للوزارة وتنمية معارف ومهارات الموارد البشرية وتشجيع جميع العاملين على التطوير الذاتي لتحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء والتأكد من نشر سياسة الجودة لفئات المعنيين كافة والتأكد من فعاليتها دورياً. وأكد ميثاق التميز الذي وقعه صقر غباش وقيادات وزارة العمل الالتزام بروح الفريق الواحد والإخلاص في بذل الطاقة والجهد لتعزيز سمعة الوزارة. كما أكد ميثاق الصحة والسلامة المهنية التزام الوزارة بتوفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين

## الظاهري: تطبيق «العمل» الذكي يستقطب 100 ألف مستخدم

أعلنت وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة عن أن عدد المتعاملين الذين قاموا بتحميل تطبيق الوزارة عبر الهواتف الذكية بلغ نحو 100 ألف مستخدم؛ منهم أكثر من 67 ألفاً و100 مستخدم عبر منصة «غوغل بلاي»، وأكثر من 32 ألفاً و500 عبر منصة «أبل ستور». وقال وكيل وزارة العمل، مبارك سعيد الظاهري، إنه مع ازدهار ونمو قطاع الأعمال في الدولة وزيادة الطلب على خدمات وزارة العمل ارتأت الوزارة ضرورة أن تتضمن خطتها الاستراتيجية مبادرات عدة تقوم على تعزيز استخدامات التكنولوجيا الحديثة، تفضيلاً لتوجهات نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بالتحول نحو الحكومة الذكية. ولفت الظاهري إلى أن فوز وزارة العمل بجائزة أفضل خدمة حكومية عبر الهاتف المحمول عن قطاع الاقتصاد والتجارة خلال أعمال القمة الحكومية التي عقدت في دبي حديثاً يؤكد حرص الوزارة على التميز في توفير خدماتها عبر التطبيقات الذكية وفق خطة تشغيلية تلبية طموحات واحتياجات المتعاملين. وأكد أن تطبيق الوزارة المتاح عبر الهواتف الذكية أحدث نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات وتعدد قنوات التواصل مع المتعاملين من أصحاب المنشآت والعمال على السواء، إضافة إلى تبسيط الإجراءات بما يلبي احتياجات المتعاملين، ما يساهم بفاعلية في ضبط وتنظيم سوق العمل في الدولة.

وأكد ميثاق التميز الذي وقعه صقر غباش وقيادات وزارة العمل الالتزام بروح الفريق الواحد والإخلاص في بذل الطاقة والجهد لتعزيز سمعة الوزارة. كما أكد ميثاق الصحة والسلامة المهنية التزام الوزارة بتوفير بيئة عمل صحية وأمنة للموظفين



مبارك سعيد الظاهري

## حميدان: توظيف 2382 عاطلاً في «الخاص» مارس الماضي

أوضح وزير العمل انه يلاحظ أن هناك انخفاضاً تدريجياً في عدد العاطلين خلال الأشهر الثلاثة. ففي حين كان العدد 7481 مواطناً في يناير 2015، انخفض الى 7152 مواطناً في فبراير، ثم انخفض الى 6942 مواطناً في مارس. ويشكل هذا انخفاضاً بنسبة 6 في المئة بين شهري ديسمبر 2014 ومارس 2015، في دلالة تعكس النتائج الإيجابية لجهود التوظيف والتدريب المستمرة، وخاصة بعد استيعاب أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل في البرامج التدريبية التي تقوم بها الوزارة والجهات المعنية الأخرى.



جميل حميدان

قال وزير العمل جميل حميدان ان الاقتصاد البحريني حقق نجاحاً متميزاً في شهر مارس الماضي عندما نجح في توظيف 2382 مواطناً من الباحثين عن عمل في منشآت القطاع الخاص، في انجاز غير مسبوق منذ أن بدأت وزارة العمل في اعداد ونشر التقارير الاحصائية المنتظمة والمتعلقة بمؤشرات سوق العمل في يناير 2008، وذلك من أصل 6942 مواطناً عاطلاً مسجلين بسجلات وزارة العمل، موضحاً أن هذه الزيادة الملموسة في عدد المتوظفين قد ساهمت في خفض معدل البطالة الشهري من 3,8 في المئة في ديسمبر/ كانون الاول 2014 الى 3,5 في المئة في مارس/ آذار 2015، هذا في حين ظل المعدل الفصلي للبطالة عند 3,7 في المئة، أي في المستوى نفسه الذي كان عليه في الربع الرابع من العام 2014.

### مستويات طبيعية

وفيما يخص بيانات التوظيف التفصيلية، أشار حميدان إلى ان إجمالي المتوظفين خلال الربع الأول من العام قد وصل الى 6952 مواطناً بمتوسط شهري بلغ 2317 مواطناً، هذا مقارنة بمتوسط قدره 2022 مواطناً في الربع الرابع من العام 2014، ما يشير الى تحسن ملحوظ بالقياس مع المستويات الطبيعية المعتادة في السنوات السابقة. ويلاحظ في هذا المجال ان عدد المتوظفين في مارس 2015 يشكل زيادة قدرها 39 في المئة مقارنة بعدد المتوظفين في نهاية الربع الرابع من العام 2014. ومع ان نسبة الإناث بلغت 34 في المئة من إجمالي يناير 2015، وذلك بسبب الزيادة الأكبر التي تحققت في توظيف الذكور، إلا ان العدد الاجمالي للمتوظفات الاناث ارتفع من 714 متوظفة الى 974 متوظفة، أي بنسبة زيادة قدرها 36 في المئة، خلال الفترة نفسها.

### شواغر

وفيما يتعلق بالشواغر الوظيفية المتوفرة في بنك الشواغر بالوزارة، أوضح وزير العمل انه نتيجة لتنشيط عمليات البحث عن المزيد من الشواغر، فقد شهد العدد ارتفاعاً من 4306 وظائف شاغرة في يناير إلى 4674 وظيفة شاغرة في مارس 2015. ويشكل عدد الشواغر في مارس ارتفاعاً بنسبة 9 في المئة عن عددهم في يناير 2015. وهذا والعمل جار لتوفير المزيد من فرص العمل الجاذبة للمواطنين.

وأضاف حميدان بالقول ان الميزة الثانية التي تحققت في الربع الأول من هذا العام تتمثل في ارتفاع عدد المتوظفين الى مستوى غير مسبوق منذ البدء في اصدار هذا التقرير الاحصائي في يناير 2008، ففي شهر مارس بلغ عدد المتوظفين 2382 مواطناً، متخطياً بذلك المعدل الشهري للتوظيف عند مستوى 2000 متوظف شهرياً، وذلك كنتيجة طبيعية لتنشيط جهود التوظيف، والتعاون المثمر مع أصحاب الأعمال، وخاصة في ضوء تسريع وتعزيز اجراءات تنفيذ مشروع توظيف وتأهيل البحرينيين (2)، هذا في ظل استمرار قوة ومتانة الاقتصاد البحريني وقدرته المتنامية على توليد فرص العمل الجاذبة للمواطنين.

### نتائج ملموسة

وأردف وزير العمل مؤكداً ان تلك النتائج الإيجابية للمموسة انعكست على استقرار معدل البطالة الفصلي عند المستوى نفسه الذي تحققت في الربع الرابع من العام 2014. هذا الى جانب انخفاض معدل البطالة الشهري خلال الفترة من ديسمبر 2014 الى مارس 2015. وتشير هذه المعدلات الى تحسن واضح في المستويات المتحققة خلال الفترة الماضية. هذا في حين انخفض المعدل الشهري إلى 1 في المئة بين الذكور وارتفع إلى 9 في المئة بين الاناث. وعلى غرار تحسن واستقرار معدلات البطالة،

جاء ذلك بمناسبة صدور التقرير الاحصائي الفصلي للربع الأول من العام، الذي يغطي الأشهر (يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط ومارس/ آذار 2015)، واعتمده مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس الاول (الاثنين). ويعكس التقرير منجزات مملكة البحرين في المحافظة على مؤشرات سوق العمل في المستويات الإيجابية، ومن أبرزها استقرار معدل البطالة الفصلي في المستويات الآمنة، وذلك في مؤشر واضح على نجاح مملكة البحرين في توفير فرص العمل اللائق للمواطنين.

### البحرنة النوعية

وأوضح وزير العمل ان الربع الأول من العام تميز بميزتين مهمتين، الأولى هي إطلاق برنامج عمل الحكومة للسنوات 2015 - 2018، ومن ثم قيام وزارة العمل بإعداد خططها التنفيذية والتفصيلية وما تتضمنه من المشروعات والبرامج المتقدمة في مجال العمل، من أبرزها مشروع البحرنة النوعية، المرصد الوطني لسوق العمل، مشروع المعايير المهنية، وغيرها من البرامج والانشطة التدريبية الهادفة الى زيادة القدرة التنافسية للعامل البحريني ورفع انتاجية منشآت القطاع الخاص، وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين.

## منتدى «التنمية المستدامة» يختتم أعماله بإصدار «وثيقة البحرين»



الصالح في إحدى جلسات المنتدى

اختتمت الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، والتي استضافتها مملكة البحرين خلال الفترة من ٥-٧ مايو ٢٠١٥ تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصدر في ختام أعماله «وثيقة البحرين» التي تتضمن التوصيات النهائية للمنتدى والتي جاءت نتاج عدة جلسات ناقشت أهم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأكدت وزيرة التنمية الاجتماعية فائقة سعيد الصالح في كلمة لها في ختام أعمال المنتدى اعتزاز مملكة البحرين بهذه الوثيقة التاريخية ذات الأهمية بالنسبة لمستقبل التنمية المستدامة في العالم العربي، وأشادت برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر لهذا المنتدى الكبير واهتمامه ومتابعته المستمرة لأعماله، حيث أعرب سموه عن أمله أن يخرج المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة بتوصيات ترضي كل الدول العربية المشاركة فيه. وأوضحت الوزيرة أن «وثيقة البحرين» سترفع إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في دورته الثالثة

التنمية على المستويين الدولي والعربي. كما أشاد المشاركون في ختام أعمال المنتدى بدقة التنظيم وحسن الاستقبال والحفاوة الكبيرة التي قوبلوا بها في مملكة البحرين، مشيدين بالطريقة السلسة التي انتظمت كافة أعمال المنتدى، وتميز به المنتدى من تميز اعلامي لافت من خلال التغطيات الصحفية والتلفزيونية التي صاحب أعمال المنتدى، متمنين للبحرين قيادة وشعبا المزيد من التطور والتقدم.

الذي سيعقد في نيويورك من ٢٦ يونيو إلى ٨ يوليو من العام الجاري، مشيرة إلى أن الوثيقة تضمنت المحاور التي تمت مناقشتها في المنتدى. وبهذه المناسبة توجه المشاركون في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ببالح شكرهم وخالص تقديرهم لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر على رعايته الكريمة لهذا المنتدى الرفيع مؤكداً ان هذه الرعاية قد أسهمت في نجاح المنتدى بشكل كبير والخروج بتوصيات عالية المستوى تخدم

## الصالح تؤكد حق الأطفال في الحماية

الحكومة ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية على توفير مختلف المتطلبات الأساسية لتنشئة جيل قادر على النهوض بمستقبل البحرين بكفاءة واقتدار. وأوضحت الصالح أن جلسات عمل الندوة تأتي تأكيداً لحق الأطفال في الحماية في ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي تعيشها المنطقة العربية، في إطار اعتراف الدول العربية كافة بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة والبقاء والنماء والمشاركة بما لا يتعارض مع مصلحته، والتزام الدول العربية المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها بإعمال هذه الحقوق الأساسية.



فائقة الصالح

أقامت وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الندوة العربية حول «وضع الأطفال في ظل الظروف المتغيرة الجارية في المنطقة العربية»، وذلك تحت رعاية وزيرة التنمية الاجتماعية فائقة الصالح وبحضور وكلاء وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بالدول العربية وعدد من الخبراء والمستشارين، في فندق جولدن تيوبليب.

الطفولة في البحرين على مختلف المستويات القانونية والاجتماعية والتربوية والثقافية. وفي ظل هذا البرنامج الإصلاحي أولت حكومة مملكة البحرين اهتماماً ورعاية كبيرين لمختلف شرائح المجتمع خصوصاً الطفولة، التي تأتي على رأس هذه الاهتمامات، حيث تعمل

وأكدت وزيرة التنمية الاجتماعية فائقة الصالح أن المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة أسهم بشكل إيجابي في الارتقاء والنهوض بأوضاع

## 83 تعديلاً جديداً يرفع كفاءة بيئة العمل وينظم العلاقة بين أطراف الانتاج

ويدخل ضمن هذه النسبة الموظفون السعوديون الذين يكملون دراساتهم إذا كان صاحب العمل يتحمل مصاريف الدراسة. من جهة أخرى يلتزم المتدرب أو الخاضع للتدريب دفع مصاريف التدريب لصاحب العمل إذا رفض أو امتنع عن العمل بعد انتهاء مدة التدريب.

وأشارت الوزارة إلى أن التعديلات الجديدة تكفل حماية مشروعة لصاحب العمل، إذا كان العمل المنوط بالعمل يسمح له بمعرفة عملاء المنشأة، وقام بعد انتهاء العقد بمنافسته، أو إذا كان العمل المنوط بالعمل يسمح له بالاطلاع على أسرار عمله، وقام العامل بإفشاء أسرارته حيث يحق لصاحب العمل رفع دعوى خلال سنة من اكتشاف ذلك وفق اشتراطات معنية، كما أوضح وزير العمل أنه وفق التعديلات الجديدة، تلتزم المنشآت بدفع الأجور في حسابات العمال عن طريق البنوك المعتمدة في المملكة. وأعطت التعديلات الجديدة صلاحيات ضبط أكثر للمفتش، بحيث إذا تحقق للمفتش أثناء التفتيش وجود مخالفة لأحكام هذا النظام أو اللائحة أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، فعليه تحرير محضر ضبط بالمخالفة مباشرة بدلاً من النصح والإرشاد سابقاً.



مفرج الحقباني

على أن يعلنها، وأي تعديل يطرأ عليها في مكان ظاهر في المنشأة أو أي وسيلة أخرى تكفل علم الخاضعين لها بأحكامها. وذكرت أن لوزارة العمل أن تتمتع عن تجديد رخص العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة. أما فيما يخص التدريب والتأهيل فقد تم رفع نسبة تدريب السعوديين ليصبح على كل صاحب عمل يشغل ٥٠ عاملاً فأكثر أن يؤهل أو يدرّب ما لا يقل عن ١٢٪ من مجموع عماله سنوياً، بدلاً من ٦٪.

أقر مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، حديثاً، عدداً من التعديلات في نظام العمل. وأكدت وزارة العمل أن التعديلات ستسهم إيجاباً في تحسين وتنظيم أداء سوق العمل السعودي، وزيادة فاعلية الرقابة عليه، وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، إضافة إلى رفع كفاءة بيئة العمل. وأوضحت الوزارة أن ٢٨ تعديلاً جديداً أقرت في نظام العمل؛ شملت تنظيمات عمل المنشآت وحقوق أطراف العمل، وأخرى تتعلق بمنظومة التفتيش والعقوبات التي تتخذ في حال وقوع المخالفات، فضلاً عن تعديلات تتعلق بتحسين أداء السوق وتأهيل وتدريب السعوديين.

وأشارت إلى أنه بموجب التعديلات ستضع الوزارة نموذجاً موحداً أو أكثر لللائحة التنظيمية شاملة قواعد تنظيم العمل، وما يتصل به من أحكام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، في الوقت الذي يلتزم كل صاحب عمل بإعداد لائحة لتنظيم العمل في منشأته وفق النموذج المعد من الوزارة، ويجوز له تضمين اللائحة شروطاً وأحكاماً إضافية، بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له،

## تطبيق حماية الأجور إلزامي على المنشآت

المُنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المُنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى مُنشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهي رخصة العمل الخاصة بالعمل. وقال إنه يمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة، كما أنه يحق للمنشآت الاشتراك في "حماية الأجور" بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص بهم ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات. كما يمكن لمزيد من المعلومات حول ملف الأجور وخطوات تحميل الملف، تحميل "دليل مستخدم نظام حماية الأجور" والمتاح من خلال بوابة وزارة العمل.

يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص. وقال أبوثنين إن البرنامج يعتبر أحد أدوات الوزارة لتابعة أداء سوق العمل، وتثبيت حقوق العاملين من خلال شفافية معلومات الأجور، ويقلل من المشاكل العمالية عبر إيجاد بيئة عمل صحية تشجع رفع الإنتاجية، وتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة لتمكين الوزارة من نشر إحصاءات وبيانات عن سوق العمل بما يخدم جميع الأطراف بما فيها صاحب العمل المنشأة. ودعا المنشآت إلى المسارعة بتقديم بيانات العاملين لديها، مُنبهاً المنشآت التي لا تلتزم بتقديم البيانات لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي بأنه سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عنها، عدا خدمة إصدار أو تجديد رخص العمل، وإذا تأخرت

بدأت وزارة العمل السعودية، في التطبيق الإلزامي لبرنامج حماية الأجور في مرحلته السابعة التي تشمل فئة المنشآت التي يبلغ عدد العاملين لديها ١٧٠ عاملاً فأكثر. وقدرت وزارة العمل، بحسب موقعها الإلكتروني، عدد المنشآت المشمولة في هذه المرحلة بـ ٢١٧١ منشأة بعدد عمالة تبلغ ٤٢٢,٩٠١ عامل. وأكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبد الله أبوثنين أن الوزارة ملتزمة بتطبيق حماية الأجور على جميع منشآت القطاع الخاص في المملكة للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعامل، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحل الزمنية المحددة حتى

## القصبي يلتقي أكثر من 20 جهة لإثراء «بنك المبادرات»



وزير الشؤون الاجتماعية السعودي خلال لقائه الجهات الخيرية

التقى وزير الشؤون الاجتماعية السعودي معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أكثر من ٢٠ جهة خيرية تنوعت أعمالها في الجانب الخيري والتوعوي والطبي وتعزيز القدوة الحسنة والعمل التعاوني، وذلك في إطار تحقيق التكامل الاستراتيجي وتفعيل مبدأ الشراكات التنموية في جهود وزارة الشؤون الاجتماعية مع مكونات القطاع غير الربحي ولحشد الأفكار والمبادرات لتحقيق الانتقال من الرعوية إلى الشراكة التنموية مع مكونات العمل الاجتماعي كافة.

وشملت أبرز الجهات الخيرية التي التقاها الدكتور ماجد القصبي طيفاً شمولياً من التوجهات والاهتمامات المتنوعة حيث التقى بجمعية واعي، الوداد، اكتفاء، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية، جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية، مؤسسة الأمير أحمد بن سلمان للتنمية، ومركز التأهيل الدولي، الحملة التوعوية الخاصة لسرطان الثدي، مجلس التنسيق بين الجمعيات الخيرية بمنطقة المدينة المنورة، مؤسسة سفعة القدوة الحسنة، الجمعية الوطنية الخيرية للوقاية من المخدرات (وقاية)، والجمعية الوطنية للمتقاعدين.

ومبادراتها لتحقيق الشراكة مع الوزارة في جهودها التنموية وتعزيز الأثر وتعظيم المنفعة في المجتمع، حيث تعتبر تلك الجمعيات الشريك الأول للوزارة في أداء مهماتها من أجل تحقيق الشراكة التنموية. وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال هذه الاجتماعات وورش العمل إلى تحقيق التنمية بوجهها الشامل وبث روح التمكين الاقتصادي والاجتماعي لفئات المجتمع المستفيدة من خدمات الوزارة ليكون دورهم وإسهامهم بارزاً على خارطة الاقتصاد الوطني.

وتأتي هذه اللقاءات ضمن سلسلة أعمال الوزارة التي بدأت منذ وقت مبكر بورش العمل وحلقات النقاش والاجتماعات بقطاعات العمل الاجتماعي والخيري والتطوعي كافة؛ لإثراء بنك مبادرات الوزارة التي ستكون ضمن منهجية عملها التنموي المقبل القائم على رصد الأفكار والرؤى التنموية وتحقيق الشراكة بين الوزارة ومكونات العمل الاجتماعي.

وتم خلال الاجتماع بالجمعيات الخيرية التطرق إلى أهدافها وخططها العملية ورؤيتها المستقبلية

## «الستؤون الاجتماعية» تدشن ورشة عمل «دور الرعاية»

الموجودة في دور الرعاية الاجتماعية والاعتراف بها والعمل الحثيث على علاجها وفق خطط علمية. واشتملت الورشة عدداً من المحاور وأوراق العمل منها المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق التنشئة السليمة للأبناء، والتحديات التي تواجهها الدور في توفير خدماتها وبرامجها، ومقترحات البرامج والأنشطة والأنظمة الجديدة لتحقيق مصلحة اندماج الأبناء ودعم اندماجهم في المجتمع، وأهم القرارات ذات الأثر الكبير على الأبناء والتي يجب اتخاذها.



جانب من ورشة العمل

تحت رعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، دشنت سعادة وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن سعود المعقل ورشة عمل دور الرعاية الاجتماعية وذلك بقاعة نيرة بالرياض بحضور وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتور/ نايف بن محمد الصبحي، ومساعدة مدير عام فرع الوزارة بمنطقة الرياض للإشراف النسائي الاجتماعي الأستاذة/ سمها الغامدي ومديري مراكز دور الرعاية الاجتماعية بالمناطق.

وافتمت أعمال الورشة بكلمة فيها أن الهدف الرئيسي من إقامة ورشة العمل على تشخيص المشاكل والمعوقات والصعوبات للرعاية الاجتماعية والأسرة ذكر

## «التنمية» تكتشف مخاطر عاملات المنازل على خصائص الأسرة العمانية



■ 79.1% لا يتقنون بالنم على استقدامها و 74.9% يعتقدون أن الاعتماد عليها من الضروريات

■ تقنين وترتيد استخدام القوى العاملة المنزلية للحد من تنامي أعدادها

استقدام العاملات لوضع خطة معينة لاستخدام عاملات المنازل بشكل مؤقت في الأسر بأجور يومية بالساعة أو بالأسبوع أو بالشهر للحد من المشكلات الناجمة عن هذه الظاهرة وتحجيم دورها في المجتمع.

كما خرجت التوصيات بضرورة قيام مجلس الشورى بإعادة النظر في إجازة الأمومة الممنوحة للمرأة العاملة من أجل منحها فرصة كافية لرعاية أطفالها، خاصة في السنوات الأولى من عمرهم، وبضرورة تطوير اللوائح المنظمة لعمل القوى العاملة المنزلية بما يضمن حقوق الأطراف كافة، والحد من مخالفات مكاتب استقدامهم بما يوفر قوى عاملة ذات كفاءة واستقامة والملم بالمهنة التي استقدمت من أجلها.

### ضوابط ومعايير

كما أوصت بتقنين وترشيد استخدام القوى العاملة المنزلية للحد من تنامي أعدادها في السنوات الأخيرة وربط العدد لدى الأسرة الواحدة بضوابط ومعايير موضوعية مثل: عمل الزوجة، واتساع المسكن، وكبر حجم الأسرة، ووجود مرضى أو معوقين أو كبار السن. كما يجب مواصلة إجراء الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة عن آثار استخدام القوى العاملة المنزلية على الأسرة العمانية والأبناء ونشر نتائجها وتوصيلها إلى أصحاب القرار (التنفيذي - التشريعي) حتى تكون نتائجها مرجعية لاتخاذ القرارات وتعديل التشريعات التي تحقق مصالح الأسرة والنشء.

مشكلات عاملة المنزل في البيت.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام وزارة القوى العاملة بإعادة النظر في القوانين المتعلقة باستقدام عاملات المنازل، وإلزام الأسر العمانية بعدم جلب أكثر من واحدة، وتحجيم مهماتهن المنزلية على التنظيف وطهي الطعام وغسل الملابس، وعلى المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها بنشر ثقافة التوعية العامة بالمجتمع عامة والأسرة خاصة، من خلال البرامج التربوية والثقافية الهادفة بالتأثيرات السلبية التي تخلفها ظاهرة عاملة المنزل وانعكاسها على رعاية وتنشئة الأبناء وتكوين شخصياتهم.

### استراتيجية مدروسة

كما أوصت بوضع استراتيجية مدروسة (تشريع قانون) لتقليل عدد ساعات عمل المرأة المتزوجة ممن لديها أطفال دون عمر (5) سنوات بما يضمن لها إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية كونها الأساس في تشكيل شخصياتهم، وإمكانية استحداث دور للحضانة ورياض الأطفال في مؤسسات الدولة كافة وتزويدها بالعناصر الوطنية المؤهلة للتعامل معهم في إطار الثقافة العربية الإسلامية، وإلى ضرورة إلزام مكاتب استقدام عاملات المنازل بتقديم دورات تدريبية للعاملات توضح لهن القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في السلطنة، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، أو توفيرها من خلال كتيبات توزع عليهن، كما يجب التنسيق بين وزارة القوى العاملة ومكاتب

كشفت نتائج دراسة بحثية قدمتها وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان عن أثر عاملات المنازل على خصائص الأسرة العمانية في محافظة مسقط. وأشارت النتائج إلى أن 79.1% من الأسر العمانية لا تشعر بالندم على استقدامها رغم معرفتها المسبقة بالتأثيرات السلبية التي قد تتركها على الأسرة. ويعتقد 74.9% بأن الاعتماد على عاملة المنزل يعد ضرورة من ضروريات الحياة بحكم مسؤولية أولياء الأمور في رعاية الأبناء ومتابعتهم وظروف الحياة والعمل.

كما أكدت نتائج الدراسة التي قام بها الباحث أسعد العطار من جامعة السلطان قابوس أن 86.5% ممن شملتهم الدراسة يعتقدون أن الزوجة أكثر إدراكاً لأهمية وجود عاملة المنزل، وذلك للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها من إدارة شؤون المنزل ورعاية الأبناء وتربيتهم، إضافة إلى خروجها للعمل. وبينت الدراسة ما نسبته (58.7%) من الأسر العمانية يقررون بوجود قانون يحدد واجبات ومهام عاملة المنزل وحقوق الأسرة عليها.

### الدور الاجتماعي

كما أن 91.5% من الأسر العمانية تعتقد بأن أصحاب مكاتب جلب العاملات يجب أن يكون لهم دور في توضيح الدور الاجتماعي لعاملة المنزل وحدود تعاملها مع الأسرة، كما أوضحت إحصاءات الدراسة أن نسبة (84.9%) تعتقد بأن خروج المرأة للعمل يسهم بشكل كبير في تفاقم

## البكري يؤكد توفير الحماية للعامل ولصاحب العمل



معالي وزير القوى العاملة في لقائه مع اتحاد عمال السلطنة

قال وزير القوى العاملة العماني معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري، إن الحكومة عملت على إصدار القوانين التي توفر الرعاية والحماية للعامل ولصاحب العمل وتعمل على تنظيم العلاقة بينهما بما يحقق للعامل الاستمرار والتقدم في العمل ولصاحب العمل من أجل زيادة الإنتاج والتحسين النوعي للمنتجات والتوسع في المصالح والأعمال، مؤكداً أهمية التشريعات العمالية في تنظيم أوضاع العمل وتحسين بيئته وتوفير المرتكزات للنهوض بأوضاعه.

والتقى الوزير رئيس وأعضاء الاتحاد العام لعمال السلطنة والاتحادات القطاعية وممثلي النقابات العمالية خلال اللقاء الذي نظمه الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، وبحضور وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل سعادة حمد بن خميس العامري، ورئيس غرفة تجارة وصناعة عمان

سعادة سعيد بن صالح الكيومي، وعدد من المسؤولين بوزارة القوى العاملة. وتبادل الآراء حول موضوعات ذات علاقة بتطورات سوق العمل في القطاع الخاص ومستجداته وبتابعة أوضاع العاملين في منشأته.

## حلقة عمل في تشغيل وتمكين ذوي الإعاقة



وأشار إلى أن القطاع العام قائم بدوره تجاه ذوي الإعاقة فيما أصبح القطاع الخاص لديه وعي، وهناك إقبال من بعض الشركات، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوعي لاستيعاب عدد أكبر من القوى العاملة من ذوي الإعاقة؛ لأنهم أثبتوا جدارتهم وساهموا في العملية الإنتاجية.

وأكد الهنائي أن نسبة المعوقين في السلطنة تشكل نحو ٢٪ من سكان السلطنة، أي ما يعادل تقريباً ٦٢ ألف معوق، وأن هناك تقريباً ٦٤٨ باحثاً عن عمل من ذوي الإعاقة، وتم توظيف ١٧٢٢ عاملاً من ذوي الإعاقة بنهاية فبراير ٢٠١٥.

عن دمج ذوي الإعاقة في مكان العمل القطاع العام والخاص. وقال الهنائي إن الحلقة تأتي في إطار تمكين، وتشغيل القوى العاملة من ذوي الإعاقة في السلطنة، معرباً عن أمله في أن تخرج الحلقة بتوصيات لمعالجة التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة. وأوضح أن معظم التحديات الموجودة حالياً التي تواجه ذوي الإعاقة هي تحديات ثقافية كثافة أهل المعوق أو ثقافة الشركات تجاه العامل المعوق، مشيراً إلى أن القرارات التي أصدرتها وزارة القوى العاملة نصب في صالح المعوقين كالعامل على إيجاد فرص عمل لهم وتدريبهم وتأهيلهم.

أقامت وزارة القوى العاملة العمالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حلقة عمل في مجال تشغيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تحت رعاية مستشار وزير القوى العاملة لتنمية الموارد البشرية الشيخ محمد بن غالب الهنائي، وذلك بهدف إعداد وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص عمل لهم بمشاركة من مختلف الجهات الحكومية والهيئات ذات العلاقة. وفي الحلقة تم استعراض ٥ أوراق عمل حول تشغيل، وتنمية ذوي الإعاقة، ومدخل إلى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل، وورقة عمل

## الخليفي: قطر بصدد اتخاذ إجراءات لتحسين أوضاع العمال



الوزير الخليفي خلال كلمة الافتتاح

افتتح وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، فعاليات مؤتمر حقوق العمال. وقال في كلمته الافتتاحية إن وزارة العمل من خلال إدارة تفتيش العمل وإدارة الاستخدام تسعى جاهدة إلى تعزيز وعي المواطن وصاحب العمل والمجتمع ككل بأهمية دور العامل وأهمية الشراكة القائمة ما بين العامل وأصحاب العمل ومؤسسات الدولة المختلفة. وأكد الخليفي أن الوزارة وحرصاً منها على الاعتراف بالعمال، ومن أجل تقديم الشكاوى، فقد افتتحت مكاتب للشكاوى في كل مناطق الدولة، إلى جانب المكتب الرئيسي بالدوحة، وذلك من أجل تسهيل تقديم شكاوى العمال الذين يعملون خارج مدينة الدوحة والنظر فيها على وجه السرعة.

على أصحاب العمل المخالفين، حيث يتم دفع أجور العاملين كافة عن طريق التحويلات المصرفية، ومن أهم الأحكام التي تضمنها المشروع إلزام أصحاب العمل بتحويل الأجور خلال سبعة أيام من تاريخ استحقاقه، وفي حال حدوث مخالفات يخول الوزير سلطة وقف منح أي تصاريح عمل جديدة ووقف جميع معاملات صاحب العمل المخالف لهذا القرار.

في مواقع العمل فقد تم إقرار تعديلات ضرورية على قانون العمل رقم ١٤ سنة ٢٠٠٤ وتعديلاته فيما يضمن حماية الأجور، وبناء على هذه التعديلات سيتم إلزام الشركات بتحويل رواتب العمال إلى حساباتهم في البنوك أو مؤسسات الشراكة أو تحويلها إلى حساباتهم في أوطانهم». ولفت إلى أن التعديلات الجديدة تنص على وجوب إعطاء الحقوق في موعد محدد وفرض غرامات

وأشار الخليفي إلى أن «دولة قطر بصدد اتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين أوضاع العمال الضيوف وتأمين احتياجاتهم المختلفة من مجمعات سكنية حديثة وتشريعات متقدمة ومتوازنة تحمي حقوق العمال وتحفظ حقوق أصحاب العمل، ووفاء لتعهداتها وسعيًا من دولة قطر إلى تكوين تشريعات العمل وبما يحفظ حقوق العمال ويوفر لهم الحماية

## إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل

القطاعات التنموية كافة من تحقيق أهداف رؤية قطر ٢٠٣٠ من خلال بناء القدرات الذاتية التي تستوعب الأشخاص ذوي الإعاقة من منطلق توظيف قدراتهم، وهذا ما يعكسه شعار هذا المؤتمر «حتمًا.. قادر».

وأضاف سعادة الدكتور الخليفي «بهذه المقاربة تواصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التعاون مع القطاعات المختلفة في الدولة ومن خلال شراكات متكاملة لتحقيق عدة أهداف منها إعادة صياغة ثقافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باتجاه تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة النواحي ومنها القدرة على الوصول والقدرة على توظيف مهاراتهم ومعارفهم بشكل عام».



أحمد الناصر

والتشريعات والقوانين المختلفة المعمول بها في الدولة. وأشار إلى أن التحدي الآن يتمثل في تمكين

أكد سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن التشريعات القطرية تضمنت في أكثر من جانب دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال رعايتهم الصحية والنفسية والتعليمية إلى جانب إدماجهم في سوق العمل بالدولة وفي كافة القطاعات.

وقال سعادته، في كلمته التي ألقاها بالنيابة عنه سعادة السيد أحمد نصر النصر وكيل الوزارة المساعد للشؤون الاجتماعية، في أعمال مؤتمر «حتمًا.. قادر». إن دولة قطر عنية بتأسيس عدد من المراكز التي تقدم الخدمات والدعم لهذه الفئة التي ضمن لها حقوقها ديننا الإسلامي الحنيف والدستور القطري



# يعنه

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء  
الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون  
لدول الخليج العربية

قاده مجلس دول التعاون الخليجي

بمناسبة مرور

٢٤

عاماً على التأسيس



## تشكيل فرق عمل بين هيئة المعاقين وجميع جهات الدولة



جانب من افتتاح مبنى هيئة المعاقين

كشفت وزيرة الشؤون هند الصبيح عن تشكيل فرق عمل بين هيئة المعاقين وجميع جهات الدولة للتنسيق فيما يخص قضايا المعاقين في المباني أو التوظيف أو سبل توفير الراحة لهم.

وقالت في تصريح صحافي على هامش رعايتها افتتاح المقر الجديد للهيئة العامة لذوي الإعاقة ان كل هذه القضايا تم وضع جدول زمني لها للتنفيذ، مشيرة إلى ان وزارة الشؤون أكثر وزارة ملتزمة بتطبيق نسب التوظيف وسنسى مع ديوان ومجلس الخدمة المدنية على أن تطبق كل الوزارات نسب توظيف المعاقين.

وأوضحت ان الهيئة تعمل على مراجعة ملفات المعاقين وتحديث البيانات وحاليا تم طرح ممارسة لنظام آلي وكل الملفات وتحديثها سيتم فيما بعد آليا. وأشارت إلى ان الإستراتيجية التي اعتمدت للعمل مدرج فيها مسألة التعليم ونعمل وفق المعايير الدولية على مختلف الأصعدة المكانية أو التعليمية أو الطبية أو حتى المجتمعية ونسير ضمن أطر المعايير الدولية. وقالت إن الانتقال إلى المبنى الجديد أفضل بكثير من المبنى السابق والافتتاح متزامن مع الأعياد الكويت الوطنية ونتمنى ان نلتقي في افتتاح مبان

نشأتها على التطور والارتقاء في تقديم الخدمات للمعاقين، مشيرا إلى أن الحكومة وفرت كل أنواع المساعدات والتسهيلات في جميع مجالات الحياة مع الضمان القانوني لهم، كاشفا عن أن الهيئة شارفت على الانتهاء من تطوير نظام متكامل ورقمي لميكنة جميع الأعمال مع الجهات الحكومية ذات الصلة بخدمات ومزايا الخاصة في المعاقين.

جديدة بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ونتمنى أن كل البرامج والمشاريع المدرجة في إستراتيجية الهيئة تنفذ ويتم تفعيل جميع مواد قانون المعاقين لكي ينعم ذوو الإعاقة بحياة كريمة وسعيدة مع جميع شرائح المجتمع. بدوره، أكد مدير عام الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة د. طارق الشطي ان الهيئة تحرص منذ

## بحث قوانين العمل الخيري والأحداث و« التطوعي»

الكبير، وأخرى موزعة على المحافظات. وأوضح: أيضا تمت مناقشة مشاريع قوانين العمل الخيري، والأحداث، والمسنين، والعمل التطوعي، بالإضافة الى اعتماد عدة لوائح داخلية لادارات الوزارة، من أبرزها ادارة التحقيقات، وادارة الدراسات القانونية للفتوى والتشريع، وصلات التنمية والافراح، ويجري اعتماد لوائح جديدة لادارات اخرى في الاجتماعات المقبلة، وذلك لضمان استحداث جميع البنود وإعطاء آلية عمل واضحة يلتزم فيها العاملون بهذه الادارات.

وبخصوص تقارير لجان التحقيق المشكلة على بعض الجمعيات التعاونية، بين انه تمت مناقشة هذه التقارير ورؤية النتائج التي توصلت اليها اللجان.



مطر المطيري

تقدماً كبيراً في انجاز المشاريع الانشائية، وعلى سبيل المثال، مبنى دار المسنين في حولي، ومبنى الخدمات العامة، و٣ حدائق في منطقة مبارك

ناقش مجلس وكلاء وزارة الشؤون امس، برئاسة وكيل الوزارة د. مطر المطيري، خطة الوزارة المتضمنة المشاريع التطويرية والانشائية في جميع قطاعات الوزارة، وما هي نسبة الانجاز التي وصلت اليها في هذه المشاريع، وكذلك اللوائح الداخلية في جميع الادارات، ومشاريع القوانين.

وفي هذا الصدد، أكد وكيل الوزارة د. مطر المطيري في تصريح صحافي، أن اللقاء الاسبوعي لقيادات الوزارة يهدف الى تسريع وتيرة العمل، وتقليص الدورة المستندية، ووضع الحلول للصعوبات التي تواجه بعض القطاعات في المشاريع، حيث ناقشنا خطة الوزارة بشكل عام، والتي تضمنت المشاريع الانشائية والتطويرية، وبعد الاطلاع رأينا أن هناك

## التطبي: آلية لتطبيق

# تتغيل 4% من ذوي الإعاقة في «الخاص»



طارق الشطي

أكد مدير عام الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، الدكتور طارق الشطي، حرصه على أن تكون الهيئة شريكاً رئيسياً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز وحماية حقوق المعوقين.

وأشار الشطي - خلال اجتماع عقده الهيئة مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة في الكويت بحضور أعضاء البعثة الأممية المسؤولة عن البرنامج - إلى أنه من الطبيعي أن تكون الهيئة الشريك الرئيسي كونها الجهة المسؤولة عن المعوقين وحقوقهم في الكويت والجهة المعنية بتنفيذ بنود الاتفاقية الدولية للمعوقين.

من جانبه، أكد الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة المنسق العام للبرنامج الإنمائي، الدكتور مبشر الشيخ، مواصلة مسيرة برنامج التعاون بين الهيئة والأمم المتحدة.

وعلى صعيد آخر، عقدت الهيئة العامة لذوي الإعاقة اجتماعاً مع فريق عمل تفعيل ومتابعة شراكة القطاع الحكومي والخاص لتمكين المعوقين، وتمت مناقشة تفعيل الالتزامات الواردة في قانون المعوقين، لاسيما تفعيل المادة

الخاصة بتطبيق نسبة الـ 4% لتشغيل المعوقين في المشروعات الصغيرة. وأبدى برنامج الهيكله استعداده لتدريب المعوقين على ذلك والتنسيق مع هيئة القوى العاملة في هذا الشأن وتشكيل لجنة مشتركة بين هيئة المعوقين وهيئة القوى العاملة لوضع آلية لتشغيل نسبة الـ 4% من ذوي الإعاقة في الشركات التي تستخدم 50 عاملاً والاستفادة من تجربة دعم العمالة الوطنية.

## انطلاق برنامج «هدفي» لدعم سيدات الأعمال

الأعمال وتقديم الدعم والتدريب والتمويل لهن حتى تحقق كل متدربة أهدافها من المشروع الخاص بها وتأخذها إلى مستوى آخر أو تحوّل فكرتها إلى مشروع حقيقي.

يذكر أن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة - إدارة المشروعات الصغيرة، قام في الفترة الأخيرة بتقديم العديد من الأفكار الجديدة على بيئة الأعمال، وكان آخرها «ملتقى التاجر الصغير» لإعداد جيل جديد من المستثمرين، حيث إن فكرة البرنامج تهدف في الأساس إلى إيجاد حلول إبداعية لتنمية العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل في الجهات غير الحكومية ودعم المشروعات الصغيرة بما يتفق مع الأهداف التنموية للدولة والحد من البطالة.



فارس العنزي

منذ سنتين وترغب في توسعة النشاط التجاري للمشروع، حيث يوفر برنامج «هدفي» فرصاً أفضل للمتدربات للوصول إلى موارد إدارة

أعلن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة - إدارة المشروعات الصغيرة، عن تنظيمه برنامج «هدفي» لدعم رائدات الأعمال، وذلك بالتعاون مع شركة بوتنشل لريادة الأعمال بالشرق الأوسط وبالتنسيق مع شبكة سيدات الأعمال والمهنيات. وأقيمت الندوة التعريفية لبرنامج «هدفي» بمسرح الهيكله بالرقعي، وبحضور مدير عام برنامج «هدفي» مونيكا بابادوبولو، ومدير إدارة المشروعات الصغير بالقوى العاملة المهندس فارس العنزي.

ويتميز برنامج «هدفي» بأنه برنامج إلكتروني مجاني يعمل على تطوير المهارات التجارية لدى كل سيدة عمرها 18 عاماً وما فوق ترغب في بدء مشروعها الخاص أو بدأت بمشروعها

# Executive Bureau Congratulates the GM of the new Arab Labor Organization

Mr. Aqeel Al-Jassim, the General Manager of the Council of Ministers of Labor & Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau, congratulated Mr. Fayeze Ali Al-Mutairi for winning the election to be the General Manager for the Arab Labor Organization, after Dr. Ahmed Luqman left office. Al-Jassim commended the Minister of Labor and Social Affairs in Kuwait for vesting her trust in the new GM to oversee the work between the Three Houses of Production that constitutes the Arab Labor Organization.

Al Jassim affirmed that the new General Manager is a deserving appointee as Kuwait has a luminous record of Union Work for decades. Al-Jassim added that winning the election is also a victory for the Kuwaiti Unions.



## coordination with ILO



Mr. Aqeel Al-Jassim, The General Manager of the Council of the Ministers of Labor and the Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau, emphasized on the importance of having periodic meetings with the International Labor Organization in order to maintain a solid connection between the two. The meetings can help the two parties exchange their experiences and learn from each other about Migrant Workers's global and regional issues.

The two parties reviewed possible methods to enhance their cooperation in matters related to the GCC labor law and conditions, especially now that the International Labor Conference is approaching. The Conference is scheduled to take place in June. The Two parties asserted that it is essential to keep holding The Abu Dhabi Dialog Conference, as both Recruiting and Manpower Exporting Countries get to address pressing matters and issues concerning the Migrant Workers conditions. At the End, Al-Jassim concluded that "The GCC States are keen on holding periodic conferences in Abu Dhabi, in order to keep track of the changes and new challenges related to Migrant Workers in the region."

## revisiting conventional social policy

Mr. Aqeel Al-Jassim, the General Manager of the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau, asserted that "The social policies in the GCC communities basically focuses on enhancing the status of the GCC citizens in all fields" pointing out that "The strategic plans of the Executive Bureau aim to improve the GCC families conditions."

Concurrently the Bureau has published a study titled "The Legal Frame of the Social Policies in the GCC States" by Dr. Yusuf Eliyas, Professor of Social law. The Study was in two folds, the first concentrated on theoretical framework of the social policies, while the second part discussed the legal framework of the social policies.

Al-Jassim affirmed that "It is important to look at the new challenges as an opportunity to revisit and reassess the conventional and traditional social policies in the region, to seek innovative and modern solutions. The GCC States are walking away from the pastoral mentality and moving towards empowering the people."



## Gulf Recruitment Offices Party Urges Coordinating with GCC Labor Ministries

The Recruitment Offices for Migrant Workers Party gathered in a meeting with His Highness Dr. Abdulla Bin Saleh Al-Khalifi, on Tuesday April 28th 2015 in Qatar. In the meeting the two parties discussed the strategic plan for the Recruitment Offices to consolidate with the GCC Labor Ministries.

Mr. Aqeel Al-Jassim, the General Manager of the Executive

Bureau, clarified that “The Recruitment Offices aims to display the positive points and areas of strength, as abiding by the law and regulation has always been a distinctive feature of the Party, considering that the GCC states are keen to ensure humane conditions for migrant workers.

### Training course for mentors of family

The participants in the training course organized by the Council of Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau urged for expediting a project to Train Family Counseling Practitioners on Moral and Professional Standards that are unique to the GCC States culture. The participants showed support and encouragement for the social organizations that deal with family matters and social guidance in the Gulf.

Furthermore, the participants promoted for paving the way for the Counseling Members to receive higher training and education in their field, along with setting standards and regulations to monitor and control their work in the region. Additionally, the participants recommended including Family Counseling and Culture as part of the criteria in the GCC schools and education institutions in order to prepare the growing generations to be able to deal with family matters in the future.

### GCC Legislations and Procedures to insure «Migrants» rights



Mr. Aqeel Al-Jassim, the General Manager of the Council of Ministers of Labor & the Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau, welcomed in a meeting a delegation of Japanese experts in migrant labor. The Japanese group is in a visit to the GCC States to do a research about the conditions of migrant workers.

The delegation headed by Dr. Masako Echie, Migrant Labor Affairs Expert, attended a presentation by Mr. Al-Jassim, in which he explained the regulations and benefits provided by the GCC States Law.

Moreover, Al-Jassim reviewed the Legislations and Procedures Package that protects and insures the rights of Migrant workers. Stressing that no breach in these laws is tolerated, as there are active mechanisms to deal with any violations.





## The Assistant Secretary-General surveys the workflow in Executive Bureau

Mr. Aqeel Al-Jassim, General Manager of the Council of Ministers of Labor & Ministry of Social Affairs in the GCC States Executive Bureau, welcomed his excellency Dr. Adel Al-Zayani, Assistant Secretary-General for the Human and Environmental Affairs Secretariat in the GCC States.

The visit displays the good communication ties between the Secretariat and its subordinates. As Al-Zayani viewed the latest updates in the Executive Bureau and the future agenda and activities schedules for the coming period.

Dr. Adel Al-Zayani, commended on the role of the Executive Bureau in serving the GCC community, indicating the importance of the work of the Executive Bureau in the region, which demonstrates the genuine concern about the social and work affairs in the Gulf.



## Fatima Al-Balushi praised by the Executive Bureau



Mr. Aqeel Al-Jassim -the General Manager of the Council of the Ministers of Labor & Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau- commended Mrs. Fatima Al-Balushi on her tremendous efforts she made during her serving term. Noting that Al-Balushi has a great job when she was in office, serving her country as well as being a key participant in improving

the conditions in the GCC states.

Al-Jassim praised Al-Balushi for offering her full support to the Executive Bureau during her term in office, stating that she was a good leader to the delegation to GCC states, as through her work and support she paved the way for a solid foundation to the project of reformation in the Gulf.

## report about «Special needs» in the gulf

The committee, formed by the Council of Ministers of Labor & Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau, concluded the preparation and wording of the report titled (The Limitations of Application and observation of the Special Needs Treaty in the region). It is expected that the report would be released in the second half of the current year.

Mr. Aqeel Jassim, the General Manager of the Executive Bureau commented that « This report is made in context with the working scheme of the GCC states to improve the conditions of the citizens and residence in the region, especially the people with special needs.»

Al Jassim asserted that «This report comes as a unique initiative to analyze and diagnose the overall situation in the Gulf, in order to address the areas where factual transitions and improvements are needed. The report offers a scientific analysis that could help construct functional solutions for today's challenges in the gulf.

## Unified Law for delinquent Juveniles

The participants in the Juveniles Gulf Convention recommended secluding the delinquent juveniles from the penal law, and shifting from violation and penalty, to a correctional and empowering approach. Furthermore, the participant asserted that a socially healthy environment is the best facility for rehabilitating Juveniles.

The participants stressed the importance of empowering juveniles during the aftercare period with training and education, to enable them to contribute in society, under the supervision of the Specialist in Social affairs. The aftercare program should be conducted by trained professionals in order to realize maximum benefit to the targeted juveniles, as they are usually in obvious need for expert guidance and counseling.





The GCC states are celebrating the 34th anniversary since the founding of The Council of the Ministers of Labor and The Ministry of Social Affairs in the GCC states Executive Bureau. The Executive Bureau has not only been making many renowned achievements, but since it was established, it has faced and triumphed on many strenuous challenges.

The Executive Bureau is the actualization to the instructions of the Wise Leadership of the GCC states, as their Majesties and Highnesses sought with their insightful vision to take this path of construction and development. It all was decided after their Majesties, the Leaders of the GCC states, concluded their convention in Abu Dhabi, on the 25th of May 1981. This structural institution has had to exist to serve as an apparatus for the fulfillment of devised plan by the knowledgeable Leaders of The GCC States.

Therefore, since the start of its journey, the Executive Bureau has attested to the unique sense of togetherness and unity between the GCC states, providing many examples of successful collaborations, and victorious durability against odds presented by changes and challenges occurring throughout the three decades that the Executive Bureau has been extant thus far.

At the end, it was only due to the perseverance and dedication of the Executive Bureau, that it claimed its good reputation both regionally and globally. As the many instances of sheer harmony and much admired brotherhood between the neighboring States of the GCC only further pronounce the aspirations of the wise leadership of the GCC States for this region to be governed by unity and solidarity, and the Executive Bureau is the concrete rendition of that vision.

## Executive Bureau wins The Arab Family Award

The Council of Minister of Labor and Ministry of Social Affairs in the GCC states Executive Bureau has won the Arab Family Prize in its third issue of the year 2015. The Executive Bureau won the Official or Social Organization to support Family Culture category.

Mr. Aqeel Al-Jassim, the General Manager of the Executive Bureau, asserted that “The Executive Bureau strives to collaborate with the Arab Family Organization, as the two parties share the common goal of improving the Family Culture in the region.”



## The Executive Bureau Collaboration with the Arab Planning Institute



Mr. Aqeel Al-Jassim -the General Manager of the Council of the Ministers of Labor & Ministry of Social Affairs in GCC States Executive Bureau expressed his desire to have a continual collaboration between the Executive Bureau and the Arab Planning Institute. The successful joint ventures between the two parties are encouraging to carry on with the shared work between the regional specialized offices.

Moreover, regarding future plans, Al-Jassim stated that “The Executive Bureau in collaboration with the Arab Planning Institute are about to launch a regional report about the social hazards.” pointing out that “This report is first of its kind in the Gulf,” and adding “the report is planned to be published prior to the Ministers of Labor and Ministers of Social Affairs annual meetings begin in November in Doha, Qatar.





# عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية  
بحول مجلس التعاون لحوال الخليج العربية . يونيو 2015 «العدد السابع» - ISSN: 2210-18000



أربعة وثلاثون عاماً

# ٣٤

والعطاء مستمر